السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

أصوات لا تختنق.. شهادات من قلب الجحيم الكيميائي

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في غرفة متواضعة بمنزل بريف حماة، تجلس أم محمد (٥٧ عاماً) تمسك بصورة ابنها الوحيد بين يديها المرتعشتين. قبل اثني عشر عاماً، في ليلة لم تستطع ذاكرة التاريخ أن تمحوها، تحول حلم هذا الفتى إلى جثة هامدة بين أنقاض الغوطة الشرقية. «لم أستطع حتى أن أودعه بشكل لائق»، تقول الأم بين دموع لم تجف بعد. «الغاز لم يقتلهم فقط، بل سرق منا حتى حق البكاء على موتانا».

ليلة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ لم تكن ليلة عادية في ذاكرة السوريين. فبينما كان أهالي الغوطة يغطون في نومهم، بدأت قذائف النظام تتساقط على أحيائهم، لكن هذه المرة كانت تحمل موتاً مختلفاً – غاز السارين الذي تسلل بصمت ليخنق الأبرياء في ملاجئهم.

سهام (٤٥ عاماً) من دوما، تتذكر تلك الليلة وكأنها كانت بالأمس: «استيقظنا على أصوات الاختناق. الأطفال يصرخون ولا نستطيع فعل شيء. حاولت إنقاذ ابنتي الصغيرة لكنها ماتت بين ذراعي». اليوم، بعد أكثر من عقد على المأساة، لا تزال سهام تعاني من نوبات هلع كلما شمّت رائحة غريبة.

لم تكن المجزرة مجرد عملية قتل جماعي، بل كانت نظام إبادة ممنهج. الدكتور علي الحسين، الذي كان يعمل في مستشفى ميداني حينها، يروي: «كانت الجثث مكومة مثل الحطب. لم نكن نملك حتى القفازات الطبية الكافية. كنا نعرف أننا قد نموت في أي لحظة، لكننا استمررنا في العمل».

النساء كنّ في قلب هذه المعركة. فاطمة (٥٢ عاماً)، التي فقدت ثلاثة من أبنائها في الهجوم، تحولت إلى مرمضة في المستشفى الميداني. «تعلمت كيفية حقن المصابين وتضميد الجروح بينما الجثث حولي. كنت أعمل وكأنني في كابوس لم أستيقظ منه حتى اليوم».

أم يوسف (٦٠ عاماً) أصبحت أما لعشرات الأطفال الذين فقدوا ذويهم. «جمعت الأطفال في قبو منزلنا. كنا نغني معاً لنخفي صوت القصف. حاولنا صنع عالم صغير حيث يمكن للطفولة أن تستمر رغم كل شيء».

اليوم، بعد سنوات من المأساة، لا يزال الناجون يعانون من آثار نفسية وجسدية عميقة. محمد (٣٠ عاماً) الذي كان في الثامنة عشرة حينها، يقول: «أعاني من مشاكل في التنفس وكوابيس لا تنتهي. كل ليلة أستيقظ وأنا أختنق».

الأطفال الذين نجوا من المجزرة كبروا حاملين جراحاً غير مرئية. سارة (٢٠ عاماً) التي كانت في الثامنة من عمرها حينها، تقول: «لا أتذكر الكثير من تفاصيل تلك الليلة، لكن جسدي يتفاعل مع أي رائحة غريبة. أحياناً أستيقظ وأنا أبكي دون أن أعرف السبب».

رغم الصعوبات، استطاع الناجون بناء حياة جديدة. بعضهم أصبح ناشطين في مجال حقوق الإنسان، وآخرون يعملون على توثيق ما حدث لضمان عدم وقوع المأساة. أحمد (٣٥ عاماً) الذي فقد أسرته بأكملها، أسس جمعية لمساعدة الناجين: «نحن لا نريد تعويضاً، نريد فقط أن يعترف العالم بما حدث وأن لا ينسى الضحايا».

التحديات التي يواجهها الناجون لا تزال كبيرة. فبالإضافة إلى الآثار النفسية، يعاني الكثيرون من مشاكل صحية مزمنة. الدكتورة لمياء الحلبي، التي تتابع حالات العديد من الناجين، توضح: «الكثير من المرضى يعانون من أمراض تنفسية مزمنة ومشاكل في العيون والجلد. الآثار طويلة المدى للتعرض للغازات الكيميائية لا تزال غير معروفة بشكل كامل».

الذاكرة الجماعية للمجزرة تبقى حية في قلوب الناجين. في كل ذكرى للمجزرة، يجتمع الناجون ليشاركوا قصصهم ويحيوا ذكرى أحبائهم. منى (٤٠ عاماً) التي فقدت والدتها وشقيقها، تقول: «نحن لا نحتاج إلى شهادات فقط، بل إلى عدالة. نريد أن يعاقب المسؤولون عن هذه الجريمة».

القصة الكاملة للمجزرة لم تُروَ بعد. الكثير من الوثائق والصور لا تزال مخبأة، والكثير من الشهادات لم تُسجل بعد. الباحث السوري في التاريخ المعاصر، د. معن الدروبي، يؤكد أن «توثيق ما حدث في الغوطة ليس فقط واجباً أخلاقياً، بل ضرورة تاريخية لضمان عدم تكرار الجرائم».

رغم الألم، يرفض الناجون الاستسلام. فاطمة، التي ما تزال تعمل في المجال الإنساني، تقول: «لقد أخذوا منا كل شيء، لكنهم لم يستطيعوا أخذ إنسانيتنا. سنستمر في رواية القصة حتى يسمعها العالم كله».

أم محمد، التي أصبحت جدة مؤخراً، تمسك يد حفيدها وتهمس: «سأخبرك بقصة جدك عندما تكبر. سأخبرك كيف مات من أجل الحرية. الذاكرة هي سلاحنا الأخير، ولن نسلمه لأحد».

في الغوطة الشرقية، حيث لا تزال الأرض تحمل ندوب المجزرة، يرفض الناجون أن تموت الذاكرة. هم يعلمون أن الطريق إلى العدالة طويل، لكنهم مصممون على السير فيه حتى النهاية. كما تقول سهام: «قد نكون جرحى، لكننا أحياء. وقد نكون حزينين، لكننا لم نستسلم. هذه هي هزيمتنا للنظام - أننا ما زلنا هنا، ونروي القصة».

صوت الناس

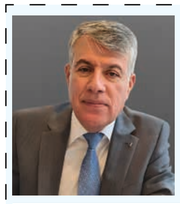

عبد الكريم البليخ

نور بلا أعباء

إصدارُ مرسوم يقضي بإعفاء استهلاك الكهرباء من جميع الرسوم المالية والإدارية التي كانت تصل إلى ٢١,٥٪، لم يكن الأمر مجرد تعديل في فاتورة، بل بدا وكأنه محاولة لإعادة التوازن إلى علاقة الإنسان السوري مع بيته، مصنعه، متجره، وحتى أحلامه.

الكهرباء ليست مجرد تيار يمرّ عبر الأسلاك، بل هي المعادل الحضاري للحياة الحديثة. إنها الضوء الذي يبدّد عتمة المنازل، والدوران الذي يحرّك ماكينات المصانع، والنبض الذي يحفظ للمدن إيقاعها. وحين تخفّف الدولة من أثقالها المالية، فإنها لا تُعفي المواطن من رسم، بل تفتح له نافذة أوسع نحو العيش الكريم والإنتاج الممكن.

لا يمكن قراءة المرسوم في عزلة عن السياق السياسي والاجتماعي. فالاقتصاد السوري، الذي أثقلته سنوات الحرب والعقوبات، يحتاج إلى مبادرات تُعيد إليه مرونته. تخفيض أسعار الفيول والغاز في وقت سابق، ثم إلغاء الرسوم على استهلاك الكهرباء، يشكّلان سلسلة مترابطة من محاولات لفتح كُوّة في جدار الكلفة العالية التي كبّلت المصانع والتجّار والأسر.

المسألة أعمق من مجرد أرقام تُسطب من خانة الفاتورة. فحين تُخفّض كلفة الطاقة في البيت، ينعكس ذلك على المصنع والمتجر والسوق. فالمجتمع ليس جُزُراً منفصلة، بل نسيج متشابك؛ أي نفقة تُخفّف في زاوية ما، تُلقي بظلالها على كامل اللوحة الاقتصادية.

القرار، وإن بدا فنياً، يحمل بُعداً نفسياً عميقاً. في مجتمع أنهكته التكاليف، كل مبادرة تخفيف تُعيد للناس شيئاً من الطمأنينة. المواطن العادي، حين يرى أن قيمة الكيلو واط أصبحت واضحة ومحددة، يشعر بأنه قادر على تنظيم حياته، والتنبؤ بمصاريفه، والوثوق بأن الدولة لا تقف على الضفة الأخرى كخصم، بل كطرف يسعى للتوازن.

إن تخفيف الأعباء عن الصناعيين لا يعني فقط إنتاجاً أكبر، بل يعني أيضاً مزيداً من فرص العمل، وارتفاعاً في معدلات التوظيف، وما يستتبع ذلك من ضرائب دخل وأجور، وحركة مالية واجتماعية تدور في حلقة إيجابية. وبذلك، يتحول المرسوم إلى جزء من شبكة معقدة توازن بين الدولة والمواطن ورجل الأعمال، بين الاستهلاك والإنتاج، بين العبء والضوء.

الكهرباء ليست مجرد مسألة مالية، بل هي أيضاً مسألة معمارية. فالمصانع التي تُضاء ليل نهار تنتج عمراناً اقتصادياً لا يقلّ أهمية عن العمارة الحجرية. وكل منزل يُضاء بفضل هذه القرارات يُسهم في الحفاظ على صورة المدينة نفسها: مدينة تنبض، لا مدينة خامدة.

لكن، الطريق ما زال طويلاً. فحتى بعد الإعفاء من الرسوم، يبقى سعر الكيلو واط مرتفعاً (١٥ سنتاً)، مقارنة بدول الجوار. وهذا يعني أن استعادة الصناعة السورية لألقها التاريخي تتطلب خطوات إضافية: إعادة النظر في التسعير، دعم الإنتاج الموجه للتصدير، ومواجهة الفاقد الكهربائي الذي يبتلع نحو ٤٠٪ من الطاقة المُنتجة.

في السياق التاريخي، لطالما كانت الكهرباء مؤشراً على مكانة الأمم. المدن التي أضاءت شوارعها في بدايات القرن العشرين بدت كأنها دخلت المستقبل قبل غيرها. واليوم، حين تُعفى الفاتورة من رسومها الثقيلة، فإن الرسالة ليست تقنية فقط، بل حضارية: أن الدولة لا تزال تُدرك أن الطاقة هي الجسر بين الماضي المتعب والمستقبل الممكن.

في نهاية المطاف، يبدو المرسوم خطوة في مسار طويل من التكامل الاقتصادي والاجتماعي. فهو لا يُخفّف العبء فقط، بل يعيد توزيع الأمل. من البيت إلى المصنع، من المصباح الصغير إلى الآلة الثقيلة، تمتدّ شبكة الكهرباء لا كخطوط فولاذية فحسب، بل كخيوط ناعمة تشدّ أوصال المجتمع.

إنها ليست مجرد فاتورة تُلغى رسومها، بل لوحة كاملة تُرسم بالضوء: لوحة يُشارك فيها العامل والتاجر، المهندس والطالب، ربة المنزل والصناعي. وحين تضاء هذه اللوحة بالكهرباء الأرخص والأوضح، فإنها لا تُنير الجدران فحسب، بل تُضيء وجوه الناس، وتعيد إليهم ثقة بأن غداً قد يكون أقل عتمة وأكثر إشراقاً.

معامل الثلج في حلب.. أقبال متزايد مع ارتفاع درجات الحرارة

حلب/ خالد الحسين

في حي الكلاسة على أطراف مدينة حلب الشرقية، يقف معمل الثلج الذي يملكه صالح سرميني شاهداً على قصة عمل وجهد يومي يخفف من معاناة الأهالي في مواجهة حر الصيف وانقطاع الكهرباء المتكرر. يجلس الحاج قرب ماكينة التجميد، يراقب العمال الذين ينقلون القوالب الضخمة إلى الخارج، ويحدثنا عن معمله قائلاً: «هذا المعمل عمره سبعة سنوات، وهو اليوم مصدر رزق لعشرات العمال من الحي. نحن نعمل بشكل شبه يومي في فصل الصيف لأن الطلب يزداد بشكل كبير، وقالب الثلج نبيعه بحوالي ١٥ ألف ليرة سورية، وهذا السعر بالكاد يغطي التكلفة إذا بعنا بكميات جيدة».

يتوقف سرميني قليلاً ليشير إلى مولدة كبيرة في زاوية المعمل، ويضيف: «الثلج يحتاج كهرباء حتى يتجمد بسرعة أكبر، لكن مع غياب الكهرباء نعتمد على المولدة، وهذه تضيف مصاريف اضافية من مازوت وصيانة. نحن نتكبد هذه التكاليف يومياً، ومع ذلك نستمر بالعمل لأن الناس بحاجة للثلج، ولا يمكنهم الاستغناء عنه خصوصاً في ظل ارتفاع درجات الحرارة». ويؤكد أن فصل الصيف هو الفرصة الأكبر لعمل هذه المعامل، إذ يتحول الطلب إلى ما يشبه الطوابير أمام الأبواب نتيجة انقطاع الكهرباء في المنازل وقلة التبريد.

بينما تنجول في المعمل، نصادف أحد الزبائن وهو موظف حكومي في العقد الرابع من العمر، يحمل بيديه قالباً ثقيلاً من الثلج. يقول: «نعتمد على الثلج

بشكل يومي، فدرجات الحرارة ترتفع بشكل كبير ونحتاج للماء البارد على الأقل، ومع انقطاع الكهرباء المستمر لم يعد هناك بديل سوى شراء الثلج. لكن المشكلة أن شراء قالب يومياً يشكل عبئاً كبيراً على راتبنا الذي لا يكفي أساساً لتغطية مصاريف الحياة. نحن مضطرون، لا نملك خياراً آخر، ومع ذلك نشعر أن هذه التكلفة اليومية ترهقنا كثيراً».

قرب مدخل المعمل، كانت خديجة عبود، وهي أم لأربعة أطفال، تنتظر دورها للحصول على قالب تقول خديجة: «أغلبية السكان في الصيف يعتمدون على قوالب الثلج، فنحن بحاجة لمياه باردة ونحتاجه أيضاً لتبريد بعض الأطعمة الأساسية. صحيح أن السعر مرتفع ويصل إلى ١٥ ألف ليرة للقالب، لكنه بالنسبة لنا هو البديل الأفضل في ظل حرارة الصيف وانقطاع الكهرباء. لا يمكن أن نترك أطفالنا يعانون من العطش أو نشاهد طعامنا يفسد. لذلك نضطر إلى شراء الثلج يومياً تقريباً رغم الضيق المالي».

لكن في المقابل، هناك من يرفض التعامل مع معامل الثلج. أبو أحمد، أحد سكان الحي في الخمسين من عمره، يرى أن هذه القوالب تحمل مخاطر صحية، ويقول: «صحيح أن الإقبال كبير عليها، لكني لا أشتري الثلج من المعامل أبداً. التجميد السريع غير الطبيعي قد يسبب أمراضاً في المعدة، والمياه التي تُستخدم ليست دائماً نظيفة أو صالحة للشرب. لذلك أفضل الاعتماد على وسائل أخرى، مثل وضع قناني ماء في البراد عندما تتوفر الكهرباء ولو لساعات قليلة، أو تخزين المياه الباردة في أوعية معزولة، وأحياناً أستخدم الثلاجة الصغيرة التي تعمل على الأمبيرات . هذه الطرق قد لا تعطي نفس النتيجة، لكنها أكثر أماناً برأيي من شراء قوالب الثلج».

في شوارع الكلاسة والأحياء المجاورة، يمكن ملاحظة كيف أصبح مشهد نقل قوالب الثلج جزءاً من الحياة اليومية في الصيف ورغم الشكوى من غلاء الأسعار وضغط المعيشة، يبقى الثلج خياراً لا غنى عنه للبعض، فيما يفضل آخرون البحث عن بدائل غير معامل الثلج.

لقاء أمني في اللاذقية يفتح جراح التمثيل والعدالة داخل الطائفة العلوية

شهدت مدينة اللاذقية، منتصف آب، لقاءً أمنياً جمع بين هلال الأحمد، رئيس فرع الأمن الداخلي التابع للحكومة السورية الانتقالية في المحافظة، وعدد من مشايخ الطائفة العلوية. اللقاء، الذي عُقد في أجواء من الترقب، جاء ضمن سلسلة محاولات حكومية لفتح قنوات تواصل مع أبناء الطائفة، وتعزيز الاستقرار الأمني في منطقة تُعد من أكثر المناطق حساسية على الخريطة السورية.٢

نساء ريف الرقة... بين آثار الحرب وإرادة استعادة التعليم

لم تترك سنوات الحرب الطويلة في سوريا حجراً على حجر، ولم تقتصر آثارها على الدمار المادي والنزوح القسري، بل امتدت لتطال التعليم، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لبناء المستقبل، خصوصاً في الأرياف مثل ريف الرقة.٤

حرائق الساحل السوري.. بين الإهمال وشبهة الافتعال

لم تكن النيران التي اجتاحت غابات الساحل السوري خلال الأسابيع الماضية مجرد حدث عابر أو كارثة طبيعية مألوفة، بل بدت أقرب إلى جرس إنذار كبير يقرع في وجه الدولة والمجتمع معاً.٦

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٨٢ - الأربعاء ٢٧ آب ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

بمباركة من الرئاسة الروحية... اندماج فصائل السويداء تحت مسمى "الحرس الوطني"

سعيد الهويد: رفض التعددية يعيد إنتاج الأزمة السورية ويهدد وحدة البلاد

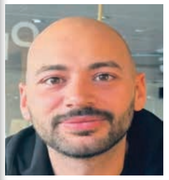

أكد سعيد الهويد أن رفض التعدد وتحجيم العمل السياسي لا يمثلان سوى عودة إلى الوراء وإعادة إنتاج للأزمة التي ثار السوريون ضدها، فالمستقبل لا يبنى إلا بالاعتراف بكل المكونات والتيارات السياسية، وضمان مشاركة المرأة والأقليات والشباب في صنع القرار.٣

اعتراف عالمي رسمي بالمجاعة في قطاع غزة.. تصاعد مظاهر العداء لإسرائيل في الغرب وتحول في الموقف البريطاني

أعلنت الأمم المتحدة رسمياً تفشي المجاعة على نطاق واسع في قطاع غزة المحاصر، وهي ظاهرة تحدث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط.٥

التعددية... مفتاح إنقاذ سوريا من دوامة الأزمات

في ظلّ واقع سوري متشابك تتنازعه الانقسامات السياسية والاجتماعية، تبرز قضية التعددية بوصفها ركيزة أساسية لأي حلّ مستدام يضمن وحدة البلاد واستقرارها وتطورها.

ولا شك في أنّ رفض الاعتراف بهذه التعددية وبالتنوع الطبيعي، والسعي إلى احتكار القرار السياسي، لا يؤديان إلّا إلى إعادة إنتاج الأزمة نفسها التي دفعت السوريين إلى الثورة قبل سنوات، ويغلقان الباب أمام أي إمكانية لبناء دولة ديمقراطية حديثة.

لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أنّ عقلية الإقصاء لم تجلب سوى الانقسام والتفكك، وأنّ محاولات فرض نموذج أحادي، أفرزت مزيداً من الأزمات، وأضعفت ثقة الشارع السوري بأي مشروع سياسي جديد.

إنّ بناء المستقبل السوري المشرق لا يمكن أن يتحقق إلّا من خلال شراكة حقيقية تشمل كلّ المكونات والتيارات السورية، وتضمن الدور الفعّال لهذه المكونات وللشباب والنساء في صياغة القرار الوطني السليم.

التعددية ليست رفاهية سياسية أو خياراً تجميلياً، بل هي ضرورة وجودية لدولة عانت طويلاً من المركزية والاستبداد.

واحترام التنوع والتعددية يفتح الباب أمام حلول مبتكرة، ويعيد الثقة بين السوريين بمختلف مكوناتهم وتياراتهم السياسية، فبما يعتبر الإقصاء والتهميش، وصفة جاهزة لاستمرار الصراعات والفوضى، وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية.

واليوم، بات واضحاً أنّ الطريق إلى سوريا موحّدة ومستقرة يبدأ من الاعتراف المتبادل بين جميع القوى، وصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لدولة لا مركزية ديمقراطية، قادرة على استيعاب الجميع وحماية هويتهم وحقوقهم دون استثناء.

هيئة التحرير

بمباركة من الرئاسة الروحية... اندماج فصائل السويداء تحت مسمى "الحرس الوطني"

أعلنت مجموعة واسعة من الفصائل العسكرية في محافظة السويداء اندماجها تحت مسمى "الحرس الوطني"، مؤكدة التزامها الكامل بقرارات الرئاسة الروحية للطائفة، ممثلة بالشيخ أبو سلمان حكمت الهجري، واعتبارها الممثل الشرعي للطائفة.

وشملت الفصائل الموقعة على هذا الاندماج: تجمع أبناء الجبل، فزعة شباب الجبل، سرايا الجبل، قوات مكافحة الإرهاب، قوات شيخ الكرامة، قوات العليا، القوى المحلية، قوات طود الجبل، القاهرون، قوات عرين الجبل، قوات فرسان حمزة، قوات شمس الجنوب، قوات ذياب حمزة، قوات الفهد.

كما شمل الاتفاق كل من، حماة الثغور، قوات السلطان، قوات سيف الحق، فزعة الغيارى، فزعة النشامى، قوات درع اللجاة، عمليات السويداء، مجموعة خيال، بيرق الرعد تعارة، قوات درع الجبل زين الدين، بيرق فزعة مفعلة، خوال الجبل، وحدات الحماية الدرزية، قوات الأصايل، وجيش الموحدون.

وجاء في بيان الفصائل أن الهدف من هذا الاندماج هو توحيد الجهود العسكرية ودمج الفصائل ضمن إطار مؤسساتي منظم، يحظى بمباركة الرئاسة الروحية للطائفة والفعاليات الدينية والاجتماعية.

وشهدت الأيام الماضية انتشار بيانات عدة صادرة عن الفصائل المحلية في السويداء، تُعلن اندماجها ضمن ما وصفته بجيش موحد، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى تشكيل قوة منظمة وصلبة تتولى حماية السويداء.

وبحسب مصادر السويداء ٢٤، انعقد اجتماع موسع السبت، في دارة الرئاسة الروحية في قنوات، وضم قادة من مختلف الفصائل المحلية والتشكيلات الأهلية والعائلية، بهدف إتمام الاندماج ضمن الحرس الوطني.

مصدر من قيادة الحرس الوطني صرح للموقع قائلاً: "بعد سقوط نظام الأسد، وجدت السويداء نفسها أمام فراغ أمني كبير، في ظل انتشار واسع للفصائل المسلحة وتعدد القوى المحلية، إضافة إلى انتشار السلاح العشوائي. ولتجنب الفوضى، أصبح من الضروري إنشاء الحرس الوطني كإطار منظم يوحد هذه القوى ويضبط السلاح".

وأضاف المصدر أن الأسباب الرئيسية لتشكيل الحرس الوطني تشمل ملء الفراغ الأمني لضمان عدم انزلاق المنطقة إلى الفوضى، وتوحيد الصفوف وجمع الفصائل تحت قيادة واحدة بدلاً من التشتت والتنافس، وضبط السلاح العشوائي ومنع الفوضى، إضافة إلى حماية المجتمع والدفاع عن الأهالي والقرى في وجه أي اعتداءات.

وأشار المصدر إلى أن من بين المهام الرئيسية للحرس الوطني مكافحة الإرهاب والتصدي للتنظيمات المتطرفة، خصوصاً فلول "داعش" والتنظيمات المشابهة، إضافة إلى التنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع التحالف الدولي في مجال محاربة الإرهاب، والمساهمة في ضبط الحدود مع البادية لمنع تسلل المسلحين أو تهريب السلاح والمخدرات.

لقاء أمني في اللاذقية يفتح جراح التمثيل والعدالة داخل الطائفة العلوية

اللاذقية/ يوسف علي

شهدت مدينة اللاذقية، منتصف آب، لقاءً أمنياً جمع بين هلال الأحمد، رئيس فرع الأمن الداخلي التابع للحكومة السورية الانتقالية في المحافظة، وعدد من مشايخ الطائفة العلوية. اللقاء، الذي عُقد في أجواء من الترقب، جاء ضمن سلسلة محاولات حكومية لفتح قنوات تواصل مع أبناء الطائفة، وتعزيز الاستقرار الأمني في منطقة تُعد من أكثر المناطق حساسية على الخريطة السورية.

لكن ما يفترض أن يكون بادرة حسن نية تحول سريعاً إلى مادة خلافية، أطلقت موجة جدل واسعة داخل الأوساط العلوية، وأثارت تساؤلات حول طبيعة التمثيل المجتمعي، وأولويات العدالة، وحدود الحوار مع السلطات في دمشق.

وأثار اللقاء ردود فعل متباينة على نحو واضح، فبينما استنكر قسم واسع من أبناء الطائفة الاجتماع واعتبره «تنازلاً غير مقبول» و«رضوخاً على حساب دماء ضحايا مجازر آذار/مارس الماضي»، رأى آخرون أن هذه الخطوة تمثل بداية مسار طويل نحو تعزيز السلم الأهلي فالمعارضون عبّروا عن رفضهم الاقتصار على رجال الدين كممثلين وحيدين، معتبرين أن هذا النمط من اللقاءات يختزل مجتمعاً واسعاً ومتنوعاً في دائرة ضيقة من الشخصيات الدينية، ويقصي شرائح أساسية كالمثقفين والأطباء والقضاة والمهندسين والمعلمين، ممن يمتلكون رؤية أكثر شمولاً لمتطلبات العدالة والتعايش.

ويرى مراقبون أن اقتصار الحكومة الانتقالية على هذا الشكل من التمثيل يعكس قصوراً في فهم البنية الاجتماعية للطائفة، وربما لتكريس «شرعية دينية» على حساب المشاركة المجتمعية والسياسية.

ويُعد هذا الاجتماع الثالث من نوعه خلال أشهر قليلة، بعد لقاءات منفصلة لكل من أحمد الشرع، رئيس الحكومة الانتقالية، ومحافظ اللاذقية محمد عثمان، مع شخصيات دينية من الطائفة العلوية، هذا التكرار يشير إلى إدراك الحكومة لحساسية الملف ووزنه السياسي، لكنه في الوقت نفسه يكشف غياب استراتيجية واضحة لمعالجة جذور الأزمة.

فبينما تُروّج هذه اللقاءات كخطوات لتعزيز الثقة، فإنها تثير في المقابل شكوكاً واسعة حول غياب تمثيل شامل يضم النخب المدنية والسياسية والاجتماعية، وحول إمكانية أن تتحول إلى مجرد إجراءات شكلية دون أثر ملموس على أرض الواقع.

لا يمكن فصل الجدل الحالي عن السياق الأمني والاجتماعي الذي تعيشه اللاذقية، فالمحافظة شهدت سلسلة من عمليات الخطف والقتل، أدرجتها السلطات ضمن خانة «الحالات الفردية»، لكن وقعها النفسي والاجتماعي كان عميقاً، إذ تركت شعوراً عاماً لدى الأهالي بأن العدالة غائبة، وأن حقوق الضحايا لم تحظ بما تستحقه من اعتراف ومحاسبة.

هذا الواقع خلق هوة ثقة كبيرة بين شريحة واسعة من الطائفة ومؤسسات الحكومة الانتقالية، وزاد من حساسية أي خطوة حوارية يُنظر إليها كتنازل دون مقابل أو كتغاض عن دماء الضحايا.

من منظور نقدي، تبدو الحكومة المؤقتة وكأنها تتعامل مع الملف العلوي بمنطق أمني وديني ضيق، متجاهلة الحاجة إلى مقاربة سياسية واجتماعية أوسع تراعي تعقيدات البنية المجتمعية للطائفة.

فالاقتصار على اللقاءات الرمزية مع رجال الدين يعكس نهجاً فوقياً يفتقر إلى الشفافية، ويغفل أن بناء الثقة يتطلب فتح قنوات حوار مع طيف واسع من الفاعلين المدنيين والسياسيين، وربط أي تفاهمات بخطوات ملموسة على صعيد العدالة والمحاسبة وتعويض المتضررين.

وتتطلب معالجة هذا الملف انتقالاً من الدبلوماسية الرمزية إلى الدبلوماسية المجتمعية، أي إشراك شرائح أوسع في صياغة الرؤية المستقبلية، واعتماد آليات واضحة لتأمين العدالة للضحايا، بدلاً من الاكتفاء بلقاءات لا تتجاوز حدود العلاقات العامة.

الإدارة الذاتية تنتقد الانتخابات البرلمانية السورية وتعتبرها "شكلية"

أصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بياناً أكدت فيه أن الانتخابات البرلمانية التي يجري التحضير لها في سوريا لا تعبّر عن إرادة السوريين، واصفة إياها بأنها "خطوة شكلية" تتجاهل حقوق نصف السكان السوريين.

وأشار البيان إلى أن مسار الأحداث منذ سقوط نظام الأسد، بدءاً من مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل الحكومة المؤقتة وإعلان الدستور، وصولاً إلى الانتخابات الحالية، "كان مناقضاً لأهداف الثورة السورية التي قامت من أجل العدالة والديمقراطية والمساواة والحرية لجميع المكونات".

وأكدت الإدارة الذاتية أن العملية الانتخابية تستثني ملايين السوريين من المشاركة، سواء عبر التهجير القسري أو سياسات ممنهجة لمنع مشاركة المكونات والقوى الفاعلة في رسم مستقبل البلاد، مشيرة إلى أن هذا الإقصاء "دليل قاطع على أن الانتخابات شكلية ولا تستجيب لمتطلبات الحل السياسي الشامل وفق القرار الأممي ٢٢٥٤".

ونفى البيان أي صحة لتعريف مناطق شمال وشرق سوريا بأنها "غير آمنة"، مشدداً على أن هذه المناطق تعد أكثر المناطق السورية أماناً، مؤكداً على رفض أي قرارات أحادية الجانب تفرض على سكان الإقليم، وأن الإدارة لن تعتبرها ملزمة لشعوب المنطقة.

واختتم البيان بالتأكيد على أن الحل السياسي في سوريا "لن يكون عبر إعادة إنتاج السياسات القديمة، بل من خلال مسار شامل يشارك فيه جميع السوريين بمختلف مكوناتهم وإرادتهم الحرة، للوصول إلى دولة ديمقراطية تعددية لامركزية تضمن الحقوق وتفتح آفاق السلام والاستقرار".

الذكاء الاصطناعي يسبق الأطباء.. ثورة في اكتشاف السرطانات قبل ظهورها بسنوات

في خطوة غير مسبوقة قد تغيّر مستقبل التشخيص الطبي، أثبتت دراسة علمية جديدة أن الذكاء الاصطناعي قادر على التفوّق على الأطباء في اكتشاف سرطانات خفية لم يتمكن الأخصائيون من رصدها بالطرق التقليدية. فقد أظهرت الأبحاث التي أجريت في جامعة أوبسالا بالسويد أن تقنيات الذكاء الاصطناعي استطاعت تحديد مؤشرات مبكرة لسرطان البروستاتا في عينات أنسجة تم اعتبارها «سليمة» من قبل أخصائيي علم الأمراض.

نتائج صادمة وغير متوقعة

الدراسة شملت ٢٣٢ رجلاً تم فحصهم بخزعات بروستاتا واعتُبروا أصحاء تمامًا. لكن المفاجأة أن نصف هؤلاء الرجال أصيبوا لاحقًا بسرطان بروستاتا عدواني خلال أقل من عامين ونصف، بينما ظل النصف الآخر خاليًا من المرض حتى بعد مرور ثماني سنوات.

ورغم أن جميع العينات كانت قد صُنّفت مبدئيًا على أنها سليمة، إلا أن الذكاء الاصطناعي تمكن من رصد أنماط دقيقة وغير طبيعية في الأنسجة، ما كشف عن بوادر سرطانية لم تُرصد بالعين البشرية.

دقة مذهلة بنسبة تفوق ٨٠٪

البروفيسورة كارولينا ولبي، قائدة فريق البحث، أكدت أن النظام الذكي الذي تم تطويره استطاع اكتشاف علامات سرطان البروستاتا غير المرئية للأطباء في أكثر من ٨٠٪ من العينات. وأوضحت أن الذكاء الاصطناعي نجح في تحليل صور الخزعات الطبية «جزءًا بجزء»، ليحدد مناطق دقيقة تحتوي على تغيّرات غير طبيعية مرتبطة بالإصابة المستقبلية بالسرطان.

كيف يعمل الذكاء الاصطناعي في التشخيص؟

التقنية تعتمد على ما يُسمى بـ التعلّم العميق، حيث يتم تدريب النظام على ملايين الصور الطبية ليتمكن من التمييز بين الأنسجة السليمة والمصابة. وفي هذه الدراسة، تم ابتكار طريقة جديدة للتدريب تقوم على افتراض أن الخزعات التي تخص مرضى أصيبوا لاحقًا بالسرطان تحتوي بالتأكيد على أنماط غير طبيعية حتى لو لم تكن واضحة وقت الفحص الأول.

وعند اختبار النظام على مجموعة مستقلة من العينات، جاءت النتائج لتؤكد دقته العالية وقدرته على اكتشاف مؤشرات خفية لا يمكن رصدها بالعين المجردة.

أهمية الاكتشاف المبكر

الاكتشاف المبكر للسرطان يُعد حجر الأساس في نجاح العلاج، إذ ترتفع نسب الشفاء بشكل كبير إذا تم التعامل مع المرض في مراحله الأولى. على سبيل المثال، تُظهر الإحصاءات أن فرص علاج سرطان البروستاتا أو الثدي ترتفع بشكل ملحوظ إذا تم تشخيصه قبل أن يصل إلى مراحل متقدمة. وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في تسريع التشخيص وتقديم تنبوءات دقيقة، مما يمنح المرضى وقتًا ثمينًا للبدء في العلاج.

ثورة في طب الأورام والمناعة

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تحليل الخزعات فقط، بل يمتد إلى طب المناعة والأورام. ففي مراكز مثل «يو تي ساوث وسترن الطبي» و«أم دي أندرسون للسرطان» بجامعة تكساس، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن مستضدات جديدة في دم المرضى والتنبؤ بكيفية استجابة الخلايا السرطانية للعلاج المناعي.

هذا التطور يساعد الأطباء على اختيار العلاجات الأنسب لكل مريض بشكل شخصي، وهو ما يُعرف بالطب الدقيق.

البيانات الضخمة ودور الحوسبة الفائقة

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تحويل الصور الطبية والبيانات المعقدة إلى معلومات دقيقة يسهل تفسيرها. ومع استخدام قواعد بيانات عالمية مثل مشروع «أطلس جينوم السرطان»، الذي يغطي أكثر من ٣٠ نوعًا من السرطان ويوفر موارد مفتوحة للباحثين، بات من الممكن تطوير أدوات تشخيصية أكثر تطورًا تستفيد منها مراكز الأبحاث حول العالم.

وتدعم أجهزة الكمبيوتر عالية الأداء، خصوصًا وحدات معالجة الرسوميات (GPUs)، هذه القدرات من خلال تمكين الذكاء الاصطناعي من التعامل مع كميات هائلة من البيانات بسرعة تفوق قدرات البشر بأضعاف مضاعفة.

نحو مستقبل طبي أكثر دقة

يشير الخبراء إلى أن هذه التكنولوجيا لن تكون بديلاً عن الأطباء، لكنها ستصبح أداة مساندة بالغة الأهمية تساعدهم على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة. فبينما يعتمد الأطباء على خبرتهم وحدسهم، يمنحهم الذكاء الاصطناعي القدرة على رؤية «المؤشرات الخفية» التي لا تكشفها العين البشرية.

وفي النهاية، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يفتح الباب أمام عصر جديد من التشخيص المبكر للسرطان، حيث تتحول البيانات الطبية إلى خط دفاع أول يمنح المرضى فرصة ذهبية للتعافي قبل فوات الأوان.

الأشجار الشمسية.. ابتكار كوري يحمي الغابات ويولّد الطاقة النظيفة

في ظل السباق العالمي نحو التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، تواجه البشرية تحديًا معقدًا: كيف يمكن إنتاج كميات كافية من الكهرباء من الطاقة الشمسية دون تدمير الغابات أو الإضرار بالبيئة؟

الإجابة قدّمها فريق من الباحثين في كوريا الجنوبية من خلال مشروع ثوري أطلقوا عليه اسم «الأشجار الشمسية»؛ وهي تقنية جديدة تحاكي شكل الأشجار الطبيعية، لكنها مصممة لتوليد الكهرباء بكفاءة عالية مع الحفاظ على الغطاء الأخضر.

الجانب المظلم للطاقة الشمسية التقليدية

رغم أن الطاقة الشمسية تُعتبر من أنظف مصادر الطاقة، إلا أن التوسع في مشاريعها لم يكن خاليًا من الآثار السلبية.

في كوريا الجنوبية على سبيل المثال، أدى بناء محطات شمسية تقليدية إلى إزالة آلاف الهكتارات من الغابات:

عام ٢٠١٦: إزالة ٥٢٩ هكتارًا.

عام ٢٠١٧: ارتفع الرقم إلى ١٤٣٥ هكتارًا.

عام ٢٠١٨: تجاوزت الخسائر ٢٤٤٣ هكتارًا.

هذه الأرقام تكشف مفارقة صادمة؛ فالطاقة النظيفة التي يُفترض أن تقلل الانبعاثات الكربونية، أصبحت في بعض الحالات سببًا في تدمير مصارف طبيعية للكربون وإفقاد البيئة توازنها.

الأشجار الشمسية: تكنولوجيا صديقة للغابات

الحل الذي قدّمه الباحثون يعتمد على فكرة بسيطة وذكية: بدلاً من مدّ الألواح الشمسية التقليدية على مساحات واسعة من الأرض، يتم تثبيت الألواح على «أغصان وأوراق» اصطناعية مرتفعة تحاكي شكل الأشجار.

بهذه الطريقة:

تستطيع الألواح التقاط أشعة الشمس من زوايا مختلفة طوال النهار.

يظل الضوء متاحًا للنباتات الموجودة أسفلها، فلا يتأثر الغطاء النباتي الطبيعي.

يمكن توزيع الأشجار الشمسية بشكل متباعد داخل الغابات أو على حدود المزارع، من دون الحاجة إلى قطع الأشجار.

بحسب الدراسة المنشورة في مجلة Scientific Reports، أظهرت النماذج الحاسوبية أن:

الألواح التقليدية أدت إلى فقدان ٩٨٪ من الغطاء الغابي، وتسببت في تدمير المواطن الطبيعية وتراجع التنوع البيولوجي.

في المقابل، حافظت الأشجار الشمسية على ٩٩٪ من الغابات، حيث تم توزيعها كل ٢٠ مترًا على طول المسارات.

والأهم من ذلك أن ٦٣ شجرة شمسية عالية الكفاءة استطاعت إنتاج ١ ميغاواط من الكهرباء، وهو نفس الإنتاجية التي توفرها محطة تقليدية، لكن باستخدام مساحات أقل بكثير من الأراضي.

هذا الابتكار لا يقتصر على كونه حلًا بيئيًا فحسب، بل يقدم أيضًا فوائد اقتصادية، أبرزها:

الحفاظ على التنوع البيولوجي وعدم المساس بالموائل الطبيعية للكائنات.

تقليل تكاليف الأراضي مقارنة بالمحطات الشمسية التقليدية.

إمكانية استخدام التقنية في المزارع دون التأثير على المحاصيل الزراعية.

دعم خطط الحياد الكربوني للدول من خلال الجمع بين إنتاج الطاقة وحماية الغابات.

ورغم النتائج المبشرة، يؤكد الباحثون أن هذه التكنولوجيا لا تزال بحاجة إلى اختبارات ميدانية في بيئات مختلفة لمعرفة مدى فعاليتها في مواجهة تحديات مثل تغيّر المناخ، العواصف، والرطوبة. لكن المؤشرات الأولية تجعلها خيارًا واعدًا لتبني عالمي في المستقبل.

وتمثل الأشجار الشمسية ثورة في عالم الطاقة النظيفة، فهي تجيب عن سؤال جوهري: كيف نولد الكهرباء من الشمس دون أن ندفع ثمنًا بيئيًا باهظًا؟

البقعة الزرقاء: خلية صغيرة في الدماغ تفتح باب التحكم في الذكريات وعلاج اضطرابات عصبية

في إنجاز علمي قد يغيّر طرق التعامل مع أمراض الدماغ، كشفت دراسة حديثة أن التحكم في الذكريات البشرية لا يتم عبر الحصين (Hippocampus) وحده كما كان يُعتقد، بل يشارك فيه لاعب صغير لكنه مؤثر يُعرف باسم البقعة الزرقاء (Locus Coeruleus)، وهي مجموعة صغيرة من الخلايا العصبية تقع في جذع الدماغ.

تُظهر الدراسة، المنشورة في دورية Neuron المتخصصة في علوم الأعصاب، أن البقعة الزرقاء تعمل بمثابة «نظام ترقيم» للأحداث التي يمر بها الإنسان.

ففي الحالات الروتينية المستمرة، مثل الجلوس في غرفة واحدة لفترة طويلة، يقوم المخ بتسجيل الأحداث كذكرى متصلة.

أما عند حدوث متغير – مثل انتقال الصوت من الأذن اليمنى إلى اليسرى – يتدخل نشاط البقعة الزرقاء ليشير إلى بداية ذكرى جديدة منفصلة، تمامًا كما تُقسم علامات الترقيم الجُمل في النصوص المكتوبة.

قاد فريق من جامعتي كاليفورنيا لوس أنجلس وكولومبيا سلسلة من التجارب شارك فيها ٣٢ متطوعًا:

غرضت عليهم صور محايدة بالتزامن مع تشغيل مقاطع صوتية متكررة.

عند تكرار الصوت نفسه لم يُسجل المخ أي اتساع حدقة العين، الذي يُعد مؤشرًا حيويًا لنشاط البقعة الزرقاء. النتائج أثبتت أن تدفق الدم إلى هذه المنطقة يزداد عند تسجيل أحداث جديدة، بالتزامن مع تنشيط منطقة الحصين المسؤولة عن تخزين الذكريات وربطها بالمكان والزمان.

ولمزيد من الدقة، استخدم الباحثون التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي مع متابعة تغير يُشير إلى بداية ذكرى جديدة.

لكن عند تبديل الصوت أو نقله من أذن إلى أخرى، تم رصد نشاط عصبي مرتفع في البقعة الزرقاء، ما دلّ على تقسيم التجربة إلى ذكريات منفصلة.

ولمزيد من الدقة، استخدم الباحثون التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي مع متابعة تغير يُشير إلى بداية ذكرى جديدة.

توضح الباحثة ليلا دافاشي من جامعة كولومبيا أن الحصين يعمل بمثابة «فهرس الذكريات»، بينما تمنح البقعة الزرقاء إشارة البدء لعملية تسجيل حدث جديد.

بعبارة أخرى، عندما يتغير السياق المحيط بالشخص، تنشط البقعة الزرقاء وكأنها تقول للحصين: «ابدأ، نحن أمام ذكرى جديدة.»

من المثير أن هذا النظام العصبي الحساس قد يتعرض للخلل عند التعرض لتوتر مزمن.

يشبه الأمر نظام إنذار حريق يظل يعمل طوال الوقت حتى في غياب الخطر، مما يضعف قدرته على الاستجابة عند وقوع حدث حقيقي.

في هذه الحالات، رصد الباحثون تراكم مادة النيوروميلانين داخل البقعة الزرقاء، وهو مؤشر على فرط نشاطها وفقدانها القدرة على التمييز بين الأحداث المتغيرة.

تكمن أهمية هذه النتائج في أنها تفتح آفاقًا جديدة لعلاج بعض الاضطرابات العصبية والنفسية مثل:

ملاذ السباعي.. نجم الكرامة الذي صنع المجد الكروي في ستينيات حمص

ملاذ السباعي، أحد نجوم نادي الكرامة البارزين في ستينيات القرن الماضي، ارتبط بكرة القدم منذ سن مبكرة وواصل مسيرته في أكثر من نادٍ ورغم ممارسته اللعب في عدة مراكز، إلا أنه اختار في النهاية مركز قلب الهجوم، حيث نجح في تسجيل العديد من الأهداف الجميلة من مواقع مختلفة، وتمكن من تنفيذ مختلف المهام التي أوكلت إليه في نادي الكرامة خلال فترة الانتصارات وتحقيق العديد من البطولات.

ولد ملاذ السباعي في مدينة حمص عام ١٩٤٥، وبدأ ممارسة كرة القدم في نادي الوحدة سابقاً (الكرامة حالياً) عام ١٩٥٩، كانت بداياته مع الفريق الرديف قبل أن يثبت كفاءته وينتقل إلى الفريق الأول عام ١٩٦٢، بدأ مسيرته في مركز الدفاع الأيمن، ثم تحول إلى مركز الهجوم، حيث شارك في أول مباراة له مع ناديه ضد نادي الخابور من الحسكة، الذي كان يضم آنذاك عدداً من اللاعبين البارزين، ونجح في تسجيل أول أهدافه في مرمى الحارس جورج مختار، لتنطلق بعدها مسيرته التهديفية في المباريات الودية.

وفي عام ١٩٦٣، شارك في أول مباراة خارجية ضد فريق أوول ستارز الأمريكي، وفي العام نفسه لعب لنادي الرياضة والأدب اللبناني. كما تمت دعوته للانضمام إلى المنتخب الوطني السوري الذي كان يستعد للمشاركة في الدورة العربية بالقاهرة.

وضم المنتخب حينها نخبة من اللاعبين الكبار مثل أواديس، حافظ أبو لبادة، عزمي حداد، أحمد جبان، محمد عزام، فارس سلطجي، موسى شماس، حنين بتراكي، أحمد عليان، غسان كزبري، وطارق علوش وكان السباعي أصغر لاعب في المنتخب بعمر ١٩ عاماً.

خلال مسيرته الكروية، مثل منتخب مدارس حمص الذي كان يضم أفضل لاعبي أندية القطر، وحصل على لقب هداف المنتخب، وتم اختياره لمنتخب سوريا المدرسي، إلا أنه لم يشارك في الدورة العربية المدرسية بسبب إصابة. كما مثل منتخب حمص عام ١٩٦٢ في لقائه ضد منتخب دمشق وسجل هدف الفريق الوحيد في مرمى الحارس الدولي فارس سلطجي، وشارك أيضاً مع منتخب حمص في أسابيع الشباب السنوية التي كانت تقام في المدينة، حيث لعب ضد فريق أضنة سبور التركي عام ١٩٦٦ وفاز منتخب حمص بالمباراة بهدفين دون مقابل وسجل السباعي الهدف الأول.

وفي العام التالي، لعب ضد نادي شبيبة المزرعة بطل لبنان آنذاك، والذي كان يضم ستة لاعبين من المنتخب اللبناني، وفاز الكرامة بنتيجة ٤-١، سجل منها السباعي هدفين، وفي عام ١٩٦٦، شارك مع ناديه في الدوري السوري وفاز ببطولة أندية الدرجة الأولى، لكن اتحاد كرة القدم اتخذ قراراً مثيراً للجدل بتجريد النادي من اللقب رغم فوزه على نادي بردى مرتين بنتيجة ١-٠ و٢-١، وسجل السباعي أحد أهداف المباراتين.

وفي الموسم التالي، تمكن نادي الكرامة من التأهل إلى أندية الدرجة الممتازة، حيث حصل السباعي على لقب هداف الدوري متساوياً مع لاعب بردى يوسف تميم برصيد ١٣ هدفاً لكل منهما، ومن أبرز الذكريات التي حفرت في مسيرته كانت مباراته ضد نادي اليرموك في حلب، حيث فاز فريقه بنتيجة ٣-٠، وسجل السباعي الأهداف الثلاثة، ووُصف أحدها عبر وسائل الإعلام بأنه هدف أوروبي.

لعب السباعي أيضاً مع أندية الجيش والشرطة لفترات قصيرة قبل أن يعود إلى الكرامة ويشارك معه في العديد من المباريات المهمة، أبرزها مباراة ضد نادي ستيوا الروماني، حيث عرض عليه مدرب الفريق الانضمام إليه، لكنه اعتذر بسبب ظروف عائلية خاصة.

اختتم السباعي مسيرته كلاعب عام ١٩٧٣ في لقاء جمع بين منتخب جامعات مصر ونادي الكرامة، انتهى بفوز الأخير بهدفين دون مقابل، بعد ذلك، ابتعد عن الرياضة لبعض الوقت قبل أن يعود عام ١٩٨٢ للعمل الإداري، حيث ساهم في إدارة فرق حققت بطولات الدوري المحلي. كما تم اختياره عضواً في إدارة النادي خلال فترة شهدت حصد البطولات المحلية والآسيوية، إضافة إلى اختياره عضواً في لجنة المنتخبات الوطنية باتحاد كرة القدم.

قرعة دوري أبطال أوروبا تكشف ملامح المنافسة الجديدة في «مرحلة الدوري»

في أجواء تترقبها جماهير الكرة الأوروبية والعالمية، تستعد مدينة موناكو الفرنسية يوم الخميس المقبل، الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، لاحتضان قرعة دوري أبطال أوروبا لموسم ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦، في قاعة «منتدى غريمالدي» الشهيرة، وذلك عند الساعة السادسة مساءً بتوقيت وسط أوروبا. الحدث المرتقب سيحمل معه تفاصيل النظام الجديد للمسابقة الأعرق على صعيد الأندية، حيث يدخل «التشامبيونز ليغ» هذا الموسم في حقبة مختلفة كليًا بعد إلغاء نظام المجموعات التقليدي، واعتماد ما يُعرف بـ«مرحلة الدوري» أو الليغ فيز.

نظام جديد... منافسة أوسع

بحسب الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (اليويفا)، سيشارك هذا الموسم ٣٦ فريقًا بدلًا من ٣٢، ليخوض كل نادٍ ثماني مباريات في الدور الأول، أمام خصوم مختلفين يتم اختيارهم عبر أربعة أوعية تصنيفية وفقًا للترتيب الأوروبي (UEFA coefficient).

ويقتضي النظام أن يواجه كل فريق منافسين اثنين من كل وعاء، بواقع أربع مباريات على أرضه وأربع أخرى خارج قواعده. كما تفرض اللوائح قيودًا أساسية: لا يجوز أن يلتقي فريقان من نفس البلد في هذه المرحلة.

ولا يُسمح لأي نادٍ بمواجهة أكثر من فريقين من نفس الدولة الأوروبية الكبرى. هذا التغيير يأتي في إطار ما يسميه الاتحاد القديم.

طريق معقد نحو دور الـ١٦

المرحلة الجديدة لا تقتصر على تغيير الشكل، بل أيضًا آلية التأهل: الفرق الثمانية الأولى في جدول الترتيب الأوروبي «النموذج السويسري»، وهو نظام يهدف إلى زيادة حجم التنافسية، وتقليل المباريات غير المؤثرة التي كثيرًا ما ميزت الجولات الأخيرة في النظام بعد نهاية المرحلة ستتأهل مباشرة إلى دور الـ١٦.

الفرق من المركز التاسع إلى الرابع والعشرين ستدخل في مواجهات فاصلة (play-offs) ذهابًا وإيابًا لتحديد المتأهلين إلى الأدوار الإقصائية.

أما أصحاب المراكز من ٢٥ إلى ٣٦ فسيودّعون البطولة نهائيًا دون فرصة للانتقال إلى الدوري الأوروبي، كما كان معمولًا به سابقًا.

أسماء كبرى في الصدارة

الوعاء الأول سيشهد وجود نخبة الأندية الأوروبية، وفي مقدمتها باريس سان جيرمان حامل اللقب، إلى جانب ريال مدريد، مانشستر سيتي، بايرن ميونيخ، ليفربول، إنتر ميلان، تشيلسي، بوروسيا دورتموند، وبرشلونة.

أما الوعاء الثاني فيضم فرقًا لا تقل وزنًا مثل: أرسنال، أتلتيكو مدريد، بايرليفركوزن، يوفنتوس وتوتنهام. بينما تتوزع فرق مثل نابولي وأياكس وسبورتينغ لشبونة في الوعاء الثالث، على أن يشمل الوعاء الرابع بعض العائدين بقوة مثل غلطة سراي ونيوكاسل يونايتد.

ورغم أن معظم المقاعد أصبحت محسومة، فإن الأدوار التمهيدية ستضيف سبعة فرق جديدة تُحدد هويتها عشية القرعة، ما يزيد من الإثارة قبل الكشف عن جميع أطراف المنافسة.

رهانات ومفاجآت منتظرة

ويرى محللون أن النظام الجديد قد يمنح بعض الفرق «المتوسطة» فرصة أكبر لفرض نفسها، كما حدث مع أندية مثل أستون فيلا وليل في النسخة الماضية من المسابقات الأوروبية. وفي المقابل، فإن الأندية الكبرى ستسعى لتجنب المفاجآت، خصوصًا أن فقدان النقاط في المرحلة المبكرة قد يكلفها الدخول في مباريات فاصلة محفوفة بالمخاطر.

بداية ساخنة وجدول مزدحم

من المقرر أن تنطلق مباريات مرحلة الدوري في السادس عشر من سبتمبر المقبل، وتمتد حتى نهاية يناير ٢٠٢٦. أما المواجهات الفاصلة فستقام في فبراير ومارس، قبل الانتقال إلى الأدوار الإقصائية التي ستعيد المشهد الكلاسيكي لدوري الأبطال وصولًا إلى النهائي المرتقب.

بين شغف الجماهير الأوروبية وفضول المراقبين الرياضيين، تبدو قرعة موناكو هذا العام أكثر من مجرد توزيع لمواجهات تقليدية؛ فهي إعلان رسمي عن ولادة شكل جديد من البطولة.

سعيد الهويد: رفض التعددية يعيد إنتاج الأزمة السورية ويهدد وحدة البلاد

حاوره/ مجد محمد

أكد سعيد الهويد أن رفض التعدد وتحجيم العمل السياسي لا يمثلان سوى عودة إلى الوراء وإعادة إنتاج للأزمة التي ثار السوريون ضدها، فالمستقبل لا يبنى إلا بالاعتراف بكل المكونات والتيارات السياسية، وضمان مشاركة المرأة والأقليات والشباب في صنع القرار.

في ظل الظروف المعقدة التي يعيشها السوريون، تبرز إشكالية التعددية السياسية والاجتماعية كأحد المفاصل الأساسية في مستقبل البلاد، وبينما ينادي معظم السوريين بضرورة بناء دولة ديمقراطية تقوم على الاعتراف بالتنوع، تظهر في المقابل قوى سياسية ما زالت تتمسك بذهنية الإقصاء والمركزية، وفي مقدمتها الحكومة السورية المؤقتة التي اتخذت مواقف واضحة رافضة للتعدد، وسعت إلى تقويض العمل السياسي خارج إطارها، وأن تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تظهر أن التعددية ليست خطراً بل فرصة لتعزيز الاستقرار والوحدة، ومن هنا يبقى الخيار أمام جميع القوى واضحاً، إما السير في طريق الشراكة والديمقراطية، أو البقاء أسرى عقلية الإقصاء التي لم تنتج سوى الخراب.

في هذا الشأن، وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ سعيد الهويد، عضو مجلس مدينة الحسكة، ودار الحوار التالي:

***بداية، كيف تفسرون موقف الحكومة السورية المؤقتة الرافض للتعددية ومحاولتها تحجيم العمل السياسي؟**

السياسات الإقصائية أدت إلى إضعاف المعارضة وتفتيتها، بدلاً من أن تكون المعارضة السورية إطاراً جامعاً لكل القوى، تحولت في كثير من الأحيان إلى أداة لتصفية الحسابات وتهميش من لا يتماشى مع أجندتها، هذا أضر بصورة المعارضة أمام الشارع السوري، الذي بات يرى أن هناك أطرافاً تتصرف بعقلية لا تختلف كثيراً عن عقلية النظام.

***أنتم في الإدارة الذاتية ترفعون شعار التعددية، لكن كيف تطبقونه عملياً على الأرض؟**

التعددية بالنسبة لنا ليست مجرد خطاب سياسي، بل هي ممارسة مؤسسية، في شمال وشرق سوريا جميع المكونات تشارك في صنع القرار من خلال المجالس والهيئات المحلية، العرب والكرد والسريان والأرمن والتركمان وغيرهم لهم تمثيل فعلي، والمرأة شريك كامل في كل المستويات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ في معظم المؤسسات، كذلك يتم احترام حرية الأحزاب والتيارات السياسية، ما دام نشاطها لا يقوم على العنف أو الإرهاب، هذه التجربة قد لا تكون مثالية، لكنها خطوة عملية في طريق بناء سوريا جديدة تقوم على الشراكة لا على الإقصاء.

***لماذا تعتقدون أن الحكومة المؤقتة ترفض الاعتراف بهذا النموذج؟**

لأنها تعتبر أي نموذج ديمقراطي حقيقي تهديداً لسلطتها، الاعتراف بالتعددية يعني بالضرورة تقليص هيمنتها وفتح الباب أمام منافسين سياسيين، وهذا ما لا تريده، أيضاً لا يمكن إغفال العامل الإقليمي، فبعض القوى الداعمة للمؤقتة لا ترغب في رؤية تجربة حكم لامركزي أو ديمقراطي في سوريا، لأن ذلك يتعارض مع مصالحها، لذلك يتم رفض التجربة لا على أساس موضوعي، بل على أساس حسابات سياسية ضيقة.

***ما انعكاسات هذا الرفض على المكونات السورية المختلفة، وخاصة الأقليات؟**

الأقليات هي المتضرر الأكبر من سياسات الإقصاء، عندما يتم حصر القرار السياسي بيد جهة واحدة، فإن المكونات الصغيرة تجد نفسها خارج المعادلة تماماً، مما يزيد من شعورها بالتهميش والخوف من المستقبل، نحن نؤمن أن الأقليات ليست عبئاً على سوريا، بل هي جزء أصيل من هويتها، وضمان حقوقها هو شرط أساسي لوحدة البلاد، من هنا فإن سياسة الحكومة المؤقتة في تحجيم التعدد تدفع الأقليات إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية، وربما البحث عن حلول بديلة خارج الإطار الوطني.

***وكيف تنعكس هذه السياسات على قضية المرأة؟**

المرأة في سوريا عانت لعقود طويلة من التهميش والإقصاء، وما زالت بعض القوى السياسية، ومنها الحكومة المؤقتة، تنظر إليها من زاوية تقليدية ضيقة، رفض التعددية يعني عملياً إقصاء صوت المرأة وإبعادها عن مراكز صنع القرار، وفي المقابل نحن في الإدارة الذاتية جعلنا مشاركة المرأة قاعدة أساسية لا يمكن التراجع عنها، إيماناً بأن أي مشروع سياسي يقصي نصف المجتمع محكوم عليه بالفشل، لذلك فإن السياسات الحالية للمؤقتة تعيد المرأة إلى الهامش، بينما التجارب الديمقراطية الحقيقية تضعها في قلب العملية السياسية.

***ما المخاطر الاجتماعية والسياسية لاستمرار سياسة الإقصاء؟**

المخاطر متعددة، أولها تكريس الانقسام المجتمعي وزيادة فقدان الثقة بين السوريين، ثانيها فتح المجال أمام التدخلات الخارجية لاستغلال هذه الانقسامات، وثالثها تهديد وحدة سوريا مستقبلاً، لأن أي دولة تقوم على الإقصاء ستنهار عاجلاً أو آجلاً، لذلك نقول دائماً إن الاعتراف بالتنوع ليس خياراً تجميلياً، بل ضرورة وجودية لبقاء سوريا موحدة.

***ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في هذا الملف؟**

على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، وأن يدرك أن دعم أطراف تنتهج سياسة الإقصاء يطيل عمر الأزمة السورية، المطلوب هو دعم النماذج الديمقراطية التي أثبتت قدرتها على إدارة التنوع، والضغط على القوى الإقصائية لتغيير خطابها، أيضاً يجب إشراك جميع الأطراف الفاعلة في أي عملية سياسية، وعدم الاقتصار على أطراف تقصي الآخرين، عندها فقط يمكن بناء حل مستدام يضمن مصالح الجميع.

***ما البديل الذي تطرحونه أمام نهج الحكومة المؤقتة؟**

البديل هو حوار وطني شامل دون استثناء، يفضي إلى صياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لدولة ديمقراطية لا مركزية، نحن لا نطالب بإلغاء أي طرف، بل نطالب بأن يكون هناك اعتراف متبادل بين جميع القوى، على أساس أن سوريا ملك لكل أبنائها، الدولة التي نطمح إليها هي دولة تعترف بالمواطنة المتساوية، وتمنح كل مكون حقه، وتفتح المجال أمام المرأة والشباب للمشاركة الفاعلة، هذا هو الطريق الوحيد لضمان مستقبل سوريا.

***ما رسالتكم المباشرة إلى الحكومة السورية المؤقتة؟**

نقول لهم بكل بوضوح، الإقصاء لن يقود إلى حل، ورفض التعددية لن يعيد الاستقرار، إذا أردتم أن تكونوا جزءاً من مستقبل سوريا، فعليكم أن تتحرروا من العقلية القديمة وأن تعترفوا بالآخر، التجربة أثبتت أن الاستبداد سقط لأن الناس رفضوا حكم الحزب الواحد والصوت الواحد تكرار نفس الأخطاء يعني تكرار نفس النتائج، سوريا تحتاج اليوم إلى شراكة لا إلى إلغاء.

ما الذي تتوقعونه لمستقبل التعددية في سوريا إذا استمرت السياسات الإقصائية الحالية؟

إذا استمرت هذه السياسات، فسوف ندخل في دوامة جديدة من الصراعات، وربما نشهد انهياراً أكبر في بنية الدولة والمجتمع، لكننا على ثقة أن إرادة السوريين أقوى من أي مشروع إقصائي، وأن التعددية ستفرض نفسها في النهاية، لأنها تعكس حقيقة المجتمع السوري، مهمتنا هي الاستمرار في الدفاع عن هذه الحقيقة، مهما كانت الصعوبات.

***ما تأثير هذه السياسات على الشباب ودورهم في الحياة السياسية؟**

الشباب هم الفئة الأكثر تضرراً من سياسات الإقصاء، لأنهم يشكلون غالبية المجتمع السوري، ومع ذلك يتم استبعادهم من المشاركة الحقيقية في صنع القرار، عندما تغلق أمامهم الأبواب السياسية، يزداد الإحباط ويبحثون عن بدائل قد تكون خطيرة، مثل الهجرة أو الانجراف وراء التيارات المتطرفة، وفي المقابل نحن في الإدارة الذاتية فتحنا المجال أمام الشباب ليكونوا في مواقع القيادة والإدارة، وأثبتوا أنهم قادرون على تقديم رؤى جديدة وحلول مبتكرة، لذلك نرى أن أي مشروع يستبعد الشباب هو مشروع ناقص محكوم عليه بالتراجع.

***كيف ترون مستقبل العلاقة بين الإدارة الذاتية وباقي القوى السياسية في حال تم الاعتراف بالتعددية؟**

إذا تم الاعتراف بالتعددية فعلياً، فإن العلاقة ستكون إيجابية وبناءة، لأننا سنكون أمام أرضية مشتركة للحوار والشراكة، نحن لا نسعى للانفصال أو العزلة، بل نريد أن نكون جزءاً من سوريا ديمقراطية تتسع للجميع، الاعتراف المتبادل سيتيح العمل مع باقي القوى لبناء دستور جديد يضمن الحقوق ويحدد صلاحيات السلطات بشكل عادل، عندها يمكننا الانتقال من حالة الصراع والإنكار إلى حالة التعاون والبناء المشترك.

نساء ريف الرقة... بين آثار الحرب وإرادة استعادة التعليم

لم تترك سنوات الحرب الطويلة في سوريا حجراً على حجر، ولم تقتصر آثارها على الدمار المادي والنزوح القسري، بل امتدت لتطال التعليم، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لبناء المستقبل، خصوصاً في الأرياف مثل ريف الرقة. فالكثير من الفتيات اضطررن إلى ترك مقاعد الدراسة لسنوات طويلة، ما أحدث فجوة تعليمية واسعة يصعب ردمها بسهولة، وأدى إلى تراجع في الطموح الأكاديمي لعدد كبير من الأسر. ومع ذلك، لم تفقد العائلات الريفية الأمل في استعادة حق بناتهن بالتعلم، بل لجأت إلى الدورات والمعاهد الخاصة كوسيلة بديلة لإحياء ما انقطع، على الرغم من التحديات المادية والاجتماعية الكثيرة.

في إحدى قرى ريف الرقة الشمالي، تروي المربية «عليا الحسين» قصة ابنتها التي اضطرت إلى ترك المدرسة ثلاث سنوات متتالية بفعل الحرب. تقول «بعد عودة الاستقرار النسبي، لم نجد بديلاً سوى تسجيلها في دورة تعليمية خاصة لتعويض ما فاتها. كنت أشعر أن السنوات تضيع من عمرها، لكننا لم نملك خياراً آخر... واليوم أراها تعود لتكتب وتقرأ بثقة، وهذا يعطيني أملاً كبيراً». إلا أن «عليا» تعترف بأن تكاليف الدورات أصبحت عبئاً ثقيلاً على الأسرة، خصوصاً مع محدودية الدخل الذي يعتمد على الزراعة والعمل اليومي.

وتُعد الإمكانيات المادية المحدودة أحد أبرز الصعوبات التي تواجه الأسر في الأرياف. فالدورات والمعاهد الخاصة تتطلب رسوماً شهرية قد لا تستطيع الغالبية تحملها، ما يضطر بعض الأسر إلى الاكتفاء بإرسال بعض الأبناء إلى المدارس أو الدورات، بينما تُحرم بقية الأطفال من التعليم، وغالباً ما تكون الفتيات أول من يُستبعدن. ومع ذلك، هناك أسر تصر على منح بناتها فرصة التعليم، كما تؤكد الأم «سوسن العلي»: «لا أريد أن تبقى ابنتي رهينة الماضي، حتى لو اضطررت للاستدانة، سأرسلها إلى الدورة. التعليم هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعوضها عما خسرناه في الحرب».

وتضيف «سوسن» أن الفتاة ليست مجرد خيار ثانوي، بل يجب الاستثمار في تعليمها لأنه ليس رفاهية، بل ضرورة لبناء مجتمع متوازن. غير أن قضية الخصوصية ما زالت تمثل عائقاً في المجتمعات الريفية، حيث تتحفظ بعض العائلات على إرسال بناتها إلى المعاهد البعيدة أو المختلطة. وفي هذا السياق، تفضل كثير من الأمهات وجود معلمات إناث أو إقامة الدورات بالقرب من القرى لتوفير بيئة آمنة ومريحة للفتيات، وتقليل المخاوف المرتبطة بالتحرك لمسافات بعيدة.

رغم هذه التحديات، لم تغب قصص النجاح عن المشهد التعليمي في ريف الرقة الشابة «سارة»، على سبيل المثال، عادت إلى التعليم بعد انقطاع دام أربع سنوات، والتحقت بدورة محلية نظمتها مجموعة من المعلمات لتستعيد مستواها الدراسي. اليوم، تنتظر نتائج امتحانات الثانوية العامة وتأمل في إكمال دراستها الجامعية. تقول «كنت أظن أن مستقبلي انتهى، لكن وجود من يؤمن بنا أعاد لي الثقة». قصتها تمثل نموذجاً واضحاً لما يمكن أن تحققه الإرادة والإصرار، رغم صعوبة الظروف.

إلا أن الطريق ما يزال طويلاً أمام النساء الريفيات. ضعف الدعم المؤسسي، قلة الإمكانيات، واستمرار بعض العادات الاجتماعية التي تقلل من شأن تعليم الفتاة، كلها عوامل تجعل مهمة استعادة التعليم أشبه بمعركة يومية. ومع ذلك، تحمل هذه المعركة في طياتها أملاً كبيراً، لأنها تعكس إرادة لا تُكسر بسهولة ورغبة حقيقية في تغيير الواقع وإعادة بناء المستقبل.

وفي هذا الإطار، تشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن التعليم للفتيات في الأرياف ليس مجرد حق فردي، بل يمثل استثماراً مجتمعياً، إذ يسهم في رفع مستوى الوعي الصحي والاجتماعي والاقتصادي، ويشكل قوة دافعة للنهوض بالمجتمع بعد سنوات الحرب الطويلة. لذلك، تؤكد الجمعيات المحلية والجهات الفاعلة في مجال التعليم على ضرورة دعم الدورات التعليمية المحلية، وتوفير منح أو تخفيضات للطلاب الذين فقدوا سنوات تعليمهم بسبب النزاعات، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاحتياجات النفسية للفتيات.

في النهاية، يظل موضوع تعليم الفتيات في ريف الرقة نموذجاً مصغراً لمعركة أكبر تواجهها سوريا بعد الحرب، حيث تتقاطع التحديات المادية والاجتماعية والنفسية. ورغم كل العقبات، تظل قصص الإصرار والنجاح مثل قصة «سارة» شهادة حية على أن إرادة المرأة الريفية قادرة على تجاوز الصعاب، وإعادة إشعال شعلة التعليم والأمل في القرى التي طالها الظلام الطويل.

نساء مصياف.. صمود في وجه العاصفة بين تحديات الإعاشة وهشاشة الأمن والتنمية

حماة/ جمانة الخالد

في ريف حماة، وعلى سفوح جبال مصياف، تتشابك حياة النساء مع الطبيعة الصعبة والظروف الاقتصادية القاسية والأزمات الأمنية المستمرة. لتواجه النساء تحديات مضاعفة في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة. فبعد سنوات من الإهمال التنموي، وجدت هؤلاء النساء أنفسهن في الخط الأمامي لمواجهة أعباء الحياة اليومية، خاصة مع تزايد المخاطر الأمنية التي تحد من حركة الرجال. فبين بائعات التفاح وصانعات الأشغال اليدوية ومالكات المحال الصغيرة، تبرز قصص كفاح يومي لنساء قررن أن يكن عائل الأسرة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

قصص الصمود والتحدي

عند سوق مصياف القديم، تقف السيدة خالدة (٥٥ عامًا) يوميًا خلف طاولة صغيرة تغطيها الأشغال اليدوية، محاولة بيع منتجاتها بأسعار رمزية. تقول خالدة: «لم أفكر يومًا أن هوايتي التي كنت أمارسها للترفيه ستصبح مصدر رزق لعائلتي بعد وفاة زوجي. كل قطعة أصنعها تحمل جزءًا من قلبي وأمل لعائلتي».

في زاوية أخرى من السوق، تجد السيدة فاطمة (٧٠ عامًا) نفسها مجبرة على حمل صناديق التفاح البلدي إلى مختلف المحلات، رغم التعب وكبر السن. تقول فاطمة: «العمل رغم الإرهاق أفضل من الاعتماد على الناس. لا شيء يضمن لنا الحياة سوى جهدنا اليومي».

أما أم أربعة شبان، فقد اضطرت لفتح محل صغير لبيع الملابس المستعملة بعد أن فقد أبناؤها وظائفهم لأسباب طائفية. تشير الأم إلى أن التوتر والخوف المستمر جعلاها تصاب بداء السكري، لكنها تصر على الاستمرار: «كل تعب أقدمه مقابل حماية أبنائي».

وتستمر قصص الصمود في مشاريع صغيرة أخرى، مثل مشروع تجفيف التين العائلي الذي تقوده سيدة في الخمسينيات، حيث تقول: «رغم الخسائر المالية، فإن المساعدة واجبة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة».

واقع اقتصادي واجتماعي هش

تشير الإحصاءات المحلية إلى أن نحو ٤٠–٤٥٪ من سكان مصياف يعيشون تحت خط الفقر، وأن نسبة البطالة بين الشباب تجاوزت ٣٥٪، مع ارتفاع كبير في أعداد النساء اللواتي يضطررن للعمل لتأمين لقمة العيش.

ويضيف خبراء اقتصاديون أن الطبيعة الجبلية للمنطقة تعيق إقامة مشاريع زراعية كبيرة، في حين أن غياب المشاريع المتوسطة والكبيرة يزيد من اعتماد السكان على الأعمال التجارية الصغيرة والمهن الحرة، ما يحد من الحركة الاقتصادية ويزيد هشاشة الأسر.

كما يوضح الخبراء أن ضعف البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات والكهرباء، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية، تجعل من الصعب جذب الاستثمارات الكبيرة للمنطقة، مما يزيد من الاعتماد على المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء.

لا تتعلق معاناة نساء مصياف فقط بالأبعاد الاقتصادية، بل تشمل أيضًا ضغوطًا نفسية واجتماعية كبيرة. حيث تظهر الدراسات المحلية أن ارتفاع معدلات التوتر والاكتئاب بين النساء في المناطق الريفية الفقيرة مرتبط مباشرة بالاعتماد الاقتصادي المحدود والخوف من فقدان الأسرة مصدر الرزق.

وتشير دراسات أخرى إلى أن تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا يعزز من صمود المجتمع ككل، ويقلل من معدلات الهجرة غير المنظمة والاعتماد على المساعدات الخارجية، ويتيح للأسر بناء مستقبل أكثر استقرارًا.

قصص أمل وحلول مقترحة

في خضم هذه التحديات، تبقى نساء مصياف مثالًا حيًا للصمود والإبداع. فهن لا يتحملن فقط أعباء إعالة الأسرة، بل يحاولن الحفاظ على كرامتهن ومكانتهن الاجتماعية في مجتمع غالبًا ما يضعهن في الخلفية. تقول إحدى النساء: «بحصة بتسند جرة»، في إشارة إلى أن الجهود الصغيرة المتضافرة يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا.

وتذكرنا قصص هؤلاء النساء بأن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بمشاريع البنية التحتية، بل بقدرة المجتمع على حماية أضعف فئاته وتمكينها من المشاركة الفاعلة في بناء المستقبل. إن صمود نساء مصياف ليس مجرد مقاومة للأزمة، بل هو جزء من بناء اقتصاد محلي مستدام، قادر على مواجهة التحديات وإعادة الأمل إلى المنطقة.

الحلول المقترحة لهذه الأزمة متعددة الأبعاد. يؤكد الخبراء على ضرورة جذب الاستثمارات الكبيرة للمنطقة، مع دعم المشاريع الصغيرة كحل مرحلي، كل ذلك في إطار خطة تنموية وطنية شاملة. كما يضيف أحد الباحثين التنمويين مقترحات أكثر تفصيلاً، بدءاً من منح قروض ميسرة للنساء، ومروراً بإقامة معارض تسويقية لمنتجاتهن، ووصولاً إلى تشجيع العودة للزراعة عبر استثمار المزايا النسبية لكل قرية.

ويشير الخبراء إلى إمكانية استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة، مثل دودة القز في بعض القرى، والنباتات العطرية التي تشتهر بها المنطقة، لإنشاء مشاريع تصنيعية صغيرة. كما يلفتون إلى أهمية التعاون مع المنظمات الدولية، مع التركيز على تحسين عمليات التصنيع والتغليف لتسهيل تسويق المنتجات محلياً ودولياً.

ولا يغفل الخبراء دور الاستثمارات الخارجية في إنعاش اقتصاد المنطقة، مشددين على ضرورة توفير البيئة المناسبة لهذه الاستثمارات عبر تحسين البنية التحتية وضمان الأمن. ويخلصون إلى أن المنطقة غنية بمواردها وكفاءاتها البشرية، وما تحتاجه هو قرار جريء لتحقيق التنمية المستدامة.

في خضم هذه التحديات، تبقى النساء في المنطقة مثالاً للصمود والتحدي. فهن لا يحملن فقط أعباء إعالة الأسرة، بل يحاولن الحفاظ على كرامتها في ظل ظروف بالغة القسوة. فصمودهن تذكرنا بأن التنمية الحقيقية لا تقاس بمشاريع البنية التحتية فقط، بل بقدرة المجتمع على حماية أضعف فئاته وتمكينها من المشاركة الفاعلة في بناء المستقبل. فكما تقول إحدى النساء: «بحصة بتسند جرة»، في إشارة إلى أن الجهود الصغيرة المتضافرة يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً.

تلال الذاكرة... التلال الأثرية في ريف الرقة الشمالي

الرقة/ حسن الشيخ

على امتداد السهول المترامية وشعاب نهر البليخ المتفرعة من الفرات، تنتصب عشرات التلال الترابية التي تبدو للعين العابرة مجرد نتوءات طبيعية نبتت في قلب الأرض. لكنها في الحقيقة خزائن عميقة للذاكرة، طبقات فوق طبقات، تختزن حياةً بشرية عمرها آلاف السنين. هذه التلال الأثرية المنتشرة في ريف الرقة الشمالي ليست مجرد كتل ترابية، بل وثائق حيّة، تكشف كيف عاش الإنسان الأول، وكيف بنى بيته، وخبز خبزه، وزرع حقله، وأدار تجارته، وكيف ترك وراءه بصماته التي نقرأها اليوم في شظايا الفخار وبقايا الأفران وأساسات الجدران.

من يقف على تل أثري في تلك البقاع يرى مشهداً مزدوجاً: من جهةٍ حاضرٌ صاخب بحقول القمح والشعير، وأطفال يسلكون طريق المدرسة، ومزارعين يفلحون الأرض، ومن جهة أخرى ماضٍ بعيد يسكن تحت الأقدام، يبوح بأسراره عبر كل كسرة فخار، وكل أثر جدران مطمورة.

التل الأثري... كتاب من طبقات

التل الأثري ليس جبلاً صغيراً كما قد يظن البعض، بل هو نتيجة تراكم قرى متعاقبة، تبنى فوق أنقاض سابقتها عبر مئات أو الاف السنين. كل طبقة تحمل أثراً من حياة جماعة بشرية: بيوت لبن انهارت فكوّنت أرضيات جديدة، أفران طعام انطفأت فتحولت رماداً حافظ على بذور الحنطة، وأدوات حجرية وصوانية كُسرت فبقيت شاهدة على بداية الصناعة المحلية.

وتكشف التنقيبات التي أجريت في بعض تلال الرقة – قبل سنوات الحرب – أن العمارة هنا اعتمدت على اللبن المجفف بالشمس، مع أساسات حجرية بسيطة في بعض الأحيان. أرضيات الغرف كانت تُسوّى بعناية، وأحياناً تُغطى بطبقة من الكلس، ما يدل على وعي جمالي ووظيفي لدى السكان. كما أن كثرة الأواني الفخارية المكتشفة، ذات الطلاء الأحمر أو الزخارف الهندسية، توضح أن الفخار لم يكن مجرد أداة للاستعمال اليومي، بل كان يحمل أيضاً بعداً فنياً يعكس ذوق المجتمع.

جغرافيا التلال: الماء أولاً

تنتشر التلال الأثرية في ريف الرقة الشمالي قرب مجاري الأودية الموسمية والسواقي القديمة، وهذا ليس محض صدفة. فمنذ أقدم العصور ارتبط الاستيطان البشري بالماء والتربة الخصبة والطرق التجارية. مع كل موسم مطري، تكشف جوانب بعض التلال عن شظايا فخار وبقايا صوان، لتؤكد أن دورة الحياة لم تنقطع هنا.

وجود الحبوب المتفحمة وبقايا الرحى اليدوية يوضح أن اقتصاد المنطقة كان زراعياً في جوهره، مدعوماً بالرعي وصيد الأسماك من البليخ والفرات. كما أن العثور على مواد غير محلية كالصدف البحري أو أنواع من الطين المستورد يشير إلى وجود شبكات تبادل وتجارات بعيدة المدى، ربطت الشمال السوري بالجزيرة العليا وبلاد الرافدين وحتى المتوسط.

التلال والناس: علاقة يومية

يقول الحاج علي الحسين، وهو من كبار السن في إحدى القرى القريبة من تل مشهور:

«حين كنّا صغاراً كنّا نصعد التل لنرى أبعد من بيوتنا. لم نكن نعرف أننا نقف فوق قرى أقدم منّا بعشرات القرون. بالنسبة لنا كان التل مكاناً للعب وللمراقبة، لكنه اليوم أصبح ذا معنى أعمق».

ويضيف مبتسماً: «المزارع هنا يعرف أن شظايا الفخار التي تعترض محراثه ليست حجارة عادية. صار لدينا وعي أن هذه التلال تحفظ تاريخنا، وأن احترامها هو احترام لسمعة القرية كلها».

التلال إذاً ليست معزولة عن حياة الناس، بل متداخلة معها. الأطفال يصعدونها للعب، المزارعون يجاورونها في الحقول، وحتى الرحّل كانوا قديماً ينصبون خيامهم عند سفوحها. إنها جزء من الذاكرة الجماعية، يربط الماضي بالحاضر في مشهد واحد.

تهديدات وضياع

رغم هذه القيمة التاريخية الهائلة، واجهت التلال الأثرية في السنوات الأخيرة أخطاراً متزايدة. فمع الفوضى التي خلفتها الحرب السورية، نشطت عمليات النبش العشوائي بحثاً عن كنوز وهمية. حفريات غير مرخصة دمرت الكثير من السياقات الطبقية، فحوّلت اللقى الأثرية إلى قطع معزولة بلا معنى علمي.

التوسع العمراني والزراعي بدوره قضى على أجزاء من التلال، حيث جُرفت الحواف لتوسيع طرق ترابية أو لاستصلاح الأراضي. بعض القرى شقت بيوتها على حساب مواقع أثرية، دون إدراك لخطورة ذلك.

لكن الخطر الأكبر يبقى الجهل العام بأهمية هذه المواقع. فالكثير من السكان يعتقدون أن التلال مجرد «تراب قديم»، بينما هي في الحقيقة سجل حضاري يمكن أن يتحول إلى مورد تعليمي وثقافي وسياحي لو جرى التعامل معه بشكل صحيح.

مبادرات للحماية

منذ تأسيس الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ألقي على عاتق لجان الثقافة والفن مسؤولية حماية المواقع الأثرية. جرى تعيين حرّاس للتلال للإبلاغ عن أي اعتداء، كما أعيد وضع لوحات تعريفية بسيطة قرب بعض المواقع للتعريف بقيمتها.

لكن هذه الجهود ما تزال محدودة، وتحتاج إلى دعم أكبر، سواء من المنظمات المحلية أو من بعثات دولية متخصصة. فالتلال ليست ملكاً لقرية بعينها، بل هي إرث للإنسانية جمعاء. حماية هذه التلال تعني حماية فصل مهم من تاريخ الحضارة السورية والرافدية.

التلال كفرصة مستقبلية

خبراء الآثار يرون أن تلال ريف الرقة الشمالي يمكن أن تتحول مستقبلاً إلى وجهة سياحية مهمة، شبيهة بما هو قائم في ماري أو أوغاريت أو تل حلف. فهذه التلال تحوي قصصاً عن الزراعة الأولى، وعن المدن التي نشأت مع بداية التاريخ المكتوب. إذا جرى ترميمها وتأهيلها بمسارات للزوار ومتاحف محلية، يمكن أن تدر دخلاً اقتصادياً على القرى، وتفتح فرص عمل لأبنائها.

كما أن إدخال موضوع التلال في المناهج التعليمية المحلية سيساعد على رفع وعي الجيل الجديد بقيمة هذه المواقع. حين يدرك الطالب أن التل القريب من مدرسته هو «أرشيف» حضاري، فإنه سيتعامل معه بعين مختلفة، كجزء من هويته لا مجرد تلة ترابية.

وصية من الماضي

في النهاية، يمكن القول إن تلال ريف الرقة الشمالي ليست مجرد مواقع أثرية صامتة. إنها رسائل من الماضي، كتبتها أجيال متعاقبة على ضفاف الفرات والبليخ. كل طبقة في هذه التلال تشبه حلقة من شجرة عتيقة، تسجل فصول الحياة البشرية بحلوها ومرّها.

وحين نُصت إليها جيداً، نسمع وصية واضحة: «احموا المكان ليحميكم. لا تجعلوا الحكاية تنقطع. اجعلوا من التراب ذاكرة حيّة، ومن الماضي جسراً إلى المستقبل».

بهذا المعنى، تصبح التلال الأثرية في ريف الرقة الشمالي أكثر من مجرد مواقع ماضية؛ إنها جزء من هوية الأرض وأهلها، وجسر يصل الحاضر بالمستقبل، كي تظل الحكاية مستمرة.

دمشق.. واحات الأمل بين أنقاض الذاكرة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة دمشق القديمة، حيث تحمل الحجارة آثار رصاص وبصمات جراح، تتهادى روائح الهيل والقهوة مختلطة بأنغام المواويل القديمة. هنا، في مقهى «النهضة» العتيق، يجلس الدمشقيون كما لو كانوا يمارسون طقساً قديماً للصمود. بين الأقواس الحجرية والأرجل الخشبية المتآكلة، تبدو الحياة وكأنها ترفض الاستسلام رغم كل شيء.

لم تتحول مقاهي دمشق مجرد ملاذ من انقطاع الكهرباء والإنترنت، بل أصبحت خلايا حية تنبض بالحياة الاجتماعية التي كادت تختنق تحت وطأة الحرب. تحولت هذه الفضاءات إلى فصول دراسية للطلاب، ومكاتب للمهنيين، وصالونات ثقافية للمثقفين، وملتقى للعائلات التي تبحث عن لحظة استقرار.

يحدثنا عمر الدالاتي، من الجيل الخامس لعائلة تمتلك مقهى «النهضة» الذي تأسس اواخر العصر العثماني: «أجدادي شيدوا الاحتلال الفرنسي هنا، وأبي عاصر سنوات الوحدة والانفصال، وأنا أعيش سنوات الحرب». ويضيف وهو يمسح طاولة خشبية بمنديل أبيض: «الناس تأتي إلى هنا لا لشرب القهوة فقط، بل لتعيش لحظة طبيعية في حياة غير طبيعية».

لكن هذه اللحظة «الطبيعية» تأتي ثمناً باهظاً. سعر كوب الشاي يساوي يوم عمل لموظف حكومي، وكوب القهوة يعادل ثمن وجبتي طعام لأسرة متوسطة. النرجيلة التي كانت في الماضي رفاهية متاحة أصبحت اليوم مؤشراً على الفجوة الطبقية التي خلفتها الحرب.

مجد الحسيني (٢٨ عاماً)، مصمم غرافيك، يجلس يومياً في مقهى «الرواد» بمنطقة المزة. «في بيتنا، الكهرباء تغيب ١٦ ساعة يومياً، والإنترنت يشبه قطعة أثرية من زمن مضى»، يقول وهو يشير إلى شاشة حاسوبه المحمول. «هنا أستطيع العمل وإرسال تصاميمي للعملاء، رغم أنني أنفق ثلث راتبي على هذه الجلسات».

لكن قصة المقاهي في دمشق لا تقتصر على الهروب من واقع مرير، بل هي أيضاً قصة

مقاومة اقتصادية. باسل القادري، شاب في الخامسة والثلاثين، افتتح مقهى «ذاكرة المدينة» قبل عامين. «المقاهي مشروع ناجح في الأزمات»، يقول بثقة. «الناس تبحث عن مساحة للتنفس، وعندما تجدها، لا تبالي بالثمن».

هذه الرؤية دفعت مقاهي الأحياء الراقية مثل أبو رمانة والشعلان إلى تطوير خدماتها ورفع أسعارها بشكل كبير. بينما تواجه المقاهي التقليدية في الأحياء القديمة تحديات أكبر بسبب قيود الترميم واشتراطات الآثار.

لكن القصة الأكثر إثارة تكمن في الدور الثقافي الذي لعبته هذه المقاهي عبر التاريخ. لمياء الساحلي، باحثة في التراث الدمشقي، تتحدث عن ذاكرة هذه الأماكن: «كانت مقاه مثل «الحميدية» و«الزهراء»، و«الهلال» منارات ثقافية تجمع المثقفين والأدباء». وتضيف: «الياء على جدران بعض هذه المقاهي لا تزال تحتفظ بذكريات نقاشات كانت تحدث فيها».

أشهر هذه المقاهي كان «مقهى السلطان» في شارع النصر، الذي شهد في أربعينيات القرن الماضي اجتماعات لأبرز رواد الحركة الثقافية في سوريا. اليوم، تحول المقهى إلى متجر للملابس، لكن ذاكرته لا تزال حية في أذهان كبار السن.

ورغم كل التغيرات، ما يزال مقهى «النهضة» يحافظ على تقاليده العريقة. كل مساء، يجلس الحكواتي في ركن المقهى لسرد حكايات من تراث المدينة، من أساطير صلاح الدين إلى حكايات أيام زمان. تستغرق سردية كاملة عاماً كاملاً، كما يروي عمر الدالاتي.

«نحن نرفض تقديم خدمة الواي فاي المجانية»، يقول الدالاتي بفخر. «نريد للناس أن يتحدثوا مع بعضهم، أن يتبادلوا الأحاديث والنكات والأخبار. الحياة الحقيقية هنا في هذا الفضاء، وليس في العالم الافتراضي».

هذه الفلسفة تجذب أشخاصاً مثل نادر العطار (٥٠ عاماً)، الذي عاد من المغترب قبل عامين. «أجلس هنا لأستعيد ذكريات والدي الذي كان يجلس في هذا المقهى كل جمعة»، يقول وهو يشرب قهوته ببطء. «في الغربة، كانت المقاهي أماكن للعمل. هنا، المقهى هو بيت الذكريات والروح».

لكن ليس كل الدمشقيين قادرين على تحمل تكلفة هذه الذكريات. فاطمة إبراهيم (٥٥ عاماً)، تعمل نادلة في مقهى «الضياء» الحديث. «أرى شباباً ينفقون ما يعادل راتب أسبوع كامل في جلسة واحدة»، تقول بينما ترفع الأكواب الفارغة. «أحياناً أسأل نفسي: أي سوريا هذه التي يعيش فيها هؤلاء؟».

ورغم كل التناقضات، تبقى مقاهي دمشق شواهد حية على قدرة الحياة على الانبعاث. هي ليست مجرد أماكن للترفيه، بل خلايا مقاومة في جسد مدينة، تحاول أن تعيد إحياء نبض الحياة في شرايينها.

كما تقلم لمياء الساحلي: «هذه المقاهي ليست مجرد مشاريع اقتصادية، بل هي صفحات مفتوحة من ذاكرة المدينة. هي خزائن تحفظ أسرار الأحياء وهمس الأجيال».

اليوم، بينما لا تزال ندوب الحرب بادية على وجوه المباني ووجوه الناس، تظل المقاهي واحات صغيرة تقاوم النسيان. هنا، يجلس الدمشقيون ليشربوا القهوة، يلعبون الورق، يتبادلون الأحاديث، وكأنهم يقولون للدمار: «لن نغادر.. سنبقى هنا نروي القصة كاملة». في فنجان القهوة هذا، تختزل قصة شعب يرفض أن تموت ذاكرته، ويصر على البحث عن الجمال حتى في قلب الخراب، وعن الأمل حتى في أحلك الساعات.

في درعا تهشيم لحضارات عبر تنقيب عشوائي عن الآثار

درعا/ رجاء مختار

من قلب محافظة درعا السورية، حيث تتقاطع طبقات التاريخ مع مأسي الحاضر. أنباء مقلقة تفيد باستشراء ظاهرة خطيرة تهدد الإرث الإنساني الذي صمد لآلاف السنين. لم تعد عمليات التنقيب عن الآثار مجرد حكايات تتداول همساً، بل تحولت إلى مشهد علني، صارخ، ينتهك حرمة الأرض وتاريخها تحت وطأة الجرافات والآلات الحفر، في سيناريو مأساوي يكرر نفسه يومياً تحت سمع السلطات وبصرها، وفقاً لتقارير محلية وتصريحات مسؤولين.

الأمر تأكيده على لسان رئيس شعبة التنقيب في دائرة آثار درعا، أيهم الزعبي، يتم رسم صورة قاتمة لواقع جديد يضاف إلى جراح هذه المنطقة التي أنهكها النزاع. لقد تجاوزت الظاهرة مرحلة السرية والخفاء، لتصبح عملية سلبية منهجية تُنفذ في وضح النهار، وكأنها مهنة أو حرفة جديدة فرضتها ظروف القهر الاقتصادي والفراغ الأمني.

يقول الزعبي إن المئات باتوا يمارسون هذا النهب المنظم، محذراً من عواقب وخيمة لا تقتصر على فقدان قطع أثرية ثمينة، بل تمتد إلى تدمير السويات والطبقات الأثرية ذاتها، ما يعني محواً لتاريخ لم يكتب بعد، وفقداناً للمعرفة حول حياة من سكنوا هذه الأرض قبلنا.

القصة الأكثر إيلاماً هي تلك التي تحدث على مسار الخط الحديدي الحجازي الشهير، ذلك الشريان الحيوي الذي كان يوماً شاهداً على تاريخ المنطقة وربطها بالإمبراطورية العثمانية وبالعالم. اليوم، لم يعد هذا الموقع رمزاً للتواصل، بل تحول إلى ساحة للنهب.

وتعمل جرافات ضخمة وحفارات تعمل على امتداد هذا المسار التاريخي، لا لترميمه أو لإحيائه، بل لتمزيق بطنه بحثاً عن ذهب أو قطع أثرية يمكن بيعها في السوق السوداء. كل ضربة معول، وكل غرفة جرافة، ليست مجرد حفرة في الأرض؛ إنها جرح في جسد التاريخ، تمزق نسيجاً أثرياً معقداً تشكل على مدى قرون. هذه الطبقات الأرضية هي مثل صفحات كتاب قديم جداً؛ إذا مزقتها للبحث عن جملة واحدة براقة، فإنك تدمر القصة كاملة إلى الأبد.

وراء كل حفرة، هناك قصة إنسان. ليست قصص لصوص محترفين بالضرورة، بل في كثير من الأحيان، هي قصص يأس. أحد سكان المنطقة، الذي فضل عدم ذكر اسمه خوفاً من رد الفعل، يحكي كيف أن «أبو علي»، وهو أب لخمسة أطفال، لم يجد قوت يومه، فانضم إلى مجموعة من المنقبين. لم يكن يحلم بكنز أسطوري، بل بأجر يومي قد لا يتجاوز بضعة دولارات، يساعده على شراء الدقيق والزيت لأسرته.

في الصباح، يأخذ معوله ويتجه إلى أرض شاسعة يعتقد الجميع أنها تخفي تحت ترابها ثروات الأجداد. هو لا يعرف أن ذلك «الكنز» الذي يسعى إليه هو في حد ذاته تاريخ يحتاج إلى الحماية، فهو يرى في قطع الفخار المكسورة والمسكوكات المعدنية الباهتة أملاً في إنقاذ أطفاله من الجوع. هذه المأساة الإنسانية هي الوقود الذي يغذي هذه الكارثة الثقافية.

لكن الخسارة تتجاوز الجانب الإنساني الفردي. التحذير الذي أطلقه السيد الزعبي من «انهدامات» تهدد المعالم الأثرية المهمة، هو تحذير جدي. درعا ليست أرضاً عادية؛ إنها متحف مفتوح، تروي آثارها حقباً من التاريخ الكنعاني والروماني والبيزنطي والإسلامي.

كل عملية حفر عشوائي هي بمثابة هزة أرضية مصغرة تُضعف أساسات هذه المعالم. قد يؤدي حفر نفق عشوائي تحت جدار أثري إلى انهياره كلياً في أي لحظة، ليس فقط محوًا للآثار التي يسعى المنقبون لسرقتها، بل تدميراً للبناء نفسه الذي قد يكون معبداً أو قلعة أو سوقاً تاريخياً. إنه تدمير للهوية وللذاكرة الجمعية لأمة بأكملها.

المأساة السورية مع تدمير تراثها ليست جديدة، فقد شهد العالم بأسى تدمير أجزاء من تدمر وتخريب مواقع أخرى خلال سنوات الحرب. لكن ما يحدث في درعا اليوم هو شكل آخر من أشكال الموت البطيء للتاريخ. تفجير مفاجئ مذهل، بل هو نزيف يومي صامت.

القطع الأثرية التي يتم انتشالها يعنف تُقطع عن سياقها التاريخي، فتفقد قيمتها العلمية الهائلة، ولا تباع في الأسواق المظلمة إلا كمجرد تحف فنية منفصلة عن قصتها، مبتورة الجذور، منزوعة الروح.

في النهاية، فإن تحذيرات الزعبي ليست مجرد أخبار عابرة. إنها صرخة استغاثة أخيرة. حماية هذا الإرث ليست مسؤولية الجهات الحكومية وحدها، التي يبدو أنها عاجزة أمام هذه الآفة، بل هي مسؤولية المجتمع الدولي، ومنظمات الثقافة العالمية، وضمير الإنسانية جمعاء.

ثم إن إنقاذ آثار درعا هو إنقاذ لصفحة أساسية من كتاب التاريخ البشري، قبل أن تتحول تلك الجرافات الصغيرة والكبيرة كل صفحة فيها إلى غبار، لا يبقى منه سوى حكايات عن كنوز ضاعت، وتاريخ انتهى، تحت شمس درعا الصافية التي صارت تشهد على مأساة جديدة تضيفها إلى سجلها الحافل بالألم.

الحرف اليدوية في الرقة وريفها... إرث متوارث يواجه خطر الاندثار

الرقة/ حسن الشيخ

منذ قرون طويلة، شكّلت الحرف اليدوية في الرقة وريفها جزءاً أساسياً من هوية المكان وثقافته الشعبية، حتى غدت أكثر من مجرد وسيلة للعيش، لتصبح تعبيراً عن علاقة الإنسان بأرضه وبيئته، وعن ذوقه وإبداعه الفني. هذه الحرف التي ولدت في حضن الريف والبادية، اعتمدت على الموارد المحلية من صوف الأغنام، جلود الماشية، الطين الطبيعي، والأعشاب الملونة، لتنتج فناً مادياً يحمل في طياته حكايات أجيال متعاقبة.

إرث متجذر في حياة الناس

لم تكن الحرف اليدوية في الرقة مجرد نشاط اقتصادي هامشي، بل كانت مرتبطة بحياة الناس اليومية. السجاد اليدوي، على سبيل المثال، لم يكن مجرد غطاء للأرض، بل كان لوحة تروي قصة المكان. الألوان الحمراء والبنية والخضراء التي تنسجها النساء لم تكن عشوائية، بل مستوحاة من الطبيعة المحيطة: دم الغزال، خضرة الربيع، زرقة النهر. في كل قطعة سجاد، يمكن للقارئ أن يقرأ لغة بصرية خاصة تعبّر عن البيئة والوجدان الشعبي.

أما غزل الصوف، فكان عملية جماعية تتشارك فيها النساء في البيوت والسهول، حيث تُغزل خيوط الصوف على المغازل اليدوية، ثم تُحوك لتصبح أغطية وملابس تحمي من برد الشتاء. كان لكل بيت تقريباً ماشيته الخاصة، ما جعل الصوف مادة متوفرة، وللغزل مكانة راسخة في دورة الحياة الريفية.

الفخار بدوره كان جزءاً لا يتجزأ من حياة القرى. الأواني الفخارية صنعت لحفظ الماء والطعام، لكنها في الوقت نفسه حملت أشكالاً وزخارف هندسية أو نباتية، تعكس حساً فنياً متوارثاً. ومع مرور الزمن، اكتسب الفخار في الرقة سمعة خاصة، إذ ارتبط بجودة الطين المستخرج من ضفاف الفرات.

أما دباغة الجلود فمثّلت حرفة أساسية ارتبطت بتربية الأغنام والأبقار. كانت تُصنَع منها الأحذية والحقائب وأدوات حفظ المؤن وحتى الدروع البسيطة. هذه الحرفة لم تكن مقتصرة على الرجال فحسب، بل شاركت فيها النساء في مراحل التنظيف والتنعيم والصباغة.

بعد اجتماعي وثقافي

إلى جانب قيمتها الاقتصادية، كانت الحرف اليدوية مجالاً لبناء العلاقات الاجتماعية. في القرى، كانت جلسات الحياكة أو غزل الصوف أشبه بمناسبات اجتماعية يتشارك فيها أفراد العائلة والجيران العمل والحديث. كان الأطفال يجلسون قرب أمهاتهم أو جداتهم ليتعلموا بالمشاهدة، فيتوارثون المهارة كما يتوارثون اللغة والعادات.

الحرف اليدوية أيضاً كانت وسيلة للتعبير عن الهوية المحلية. فلكل قرية أو عشيرة أنماطها الخاصة في الزخارف والألوان، بحيث يمكن تمييز قطعة سجاد أو إناء فخاري من خلال رموزه المميزة. هذه الرموز لم تكن جمالية فقط، بل تحمل أحياناً دلالات اجتماعية أو طقوسية، مثل أشكال الشمس والنجوم التي ترمز إلى الخصب والحياة.

التحديات الراهنة

لكن هذا الإرث العريق يواجه اليوم تحديات كبيرة تهدد استمراره. ارتفاع أسعار المواد الأولية كالصوف الطبيعي والأصباغ النباتية جعل تكلفة الإنتاج مرتفعة مقارنة بالمنتجات الصناعية المستوردة. المستهلك المحلي بات يفضل شراء السلع الرخيصة الجاهزة، ما قلل من الإقبال على المنتجات التقليدية.

إضافة إلى ذلك، فإن هجرة الشباب نحو المدن أو خارج البلاد سعياً وراء فرص عمل أسرع وأكثر دخلاً، أدت إلى تراجع الاهتمام بتعلم الحرف اليدوية. الكثير من الورش الصغيرة التي كانت قائمة في القرى أغلقت أبوابها، وبعضها تحول إلى أنشطة أخرى أكثر ربحية.

ولم تقف الحرب وما رافقها من نزوح عند حدود تهديد الإنسان فقط، بل طالت أيضاً التراث المادي. فمع دمار البنى التحتية وتراجع الأسواق المحلية، فقد الكثير من الحرفيين أدواتهم وأسواق تصريف منتجاتهم.

مبادرات للحفاظ على التراث

رغم هذه الصعوبات، هناك جهود متزايدة لإحياء الحرف اليدوية في الرقة وريفها. جمعيات ثقافية محلية، إضافة إلى مجموعات من النساء المهجرات، بادرت إلى تنظيم ورش عمل تدريبية للأطفال واليافعين، لتعليمهم أساسيات الغزل والنسيج والفخار. كما أقيمت معارض صغيرة تعرض منتجات تقليدية، بهدف تشجيع الناس على شرائها ودعم استمرار الحرفيين.

وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً جديداً في توثيق هذه الحرف. مقاطع الفيديو التي تُظهر نساء ينسجن السجاد أو رجالاً يصنعون الفخار باتت تنتشر بشكل واسع، لتعيد تسليط الضوء على التراث. هذا التوثيق الرقمي يساعد على حفظ المهارات حتى في حال تراجع الممارسة الفعلية لها.

نحو مستقبل مستدام

الخبراء يرون أن الحفاظ على الحرف اليدوية يحتاج إلى خطة متكاملة تبدأ من التعليم. إدخال هذه الحرف في المناهج الدراسية أو النشاطات المدرسية يمكن أن يعزز وعي الأطفال بقيمتها. كما أن دعم المجتمع المحلي عبر شراء المنتجات التقليدية يمنح الحرفيين دافعاً للاستمرار.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتحول الحرف اليدوية إلى مورد اقتصادي وسياحي إذا جرى تنظيمها بشكل مؤسساتي. فالكثير من السياح يرغبون في اقتناء منتجات محلية أصيلة، وإذا ما أُنشئت أسواق ومراكز عرض مخصصة للحرف، يمكن أن تدر دخلاً اقتصادياً يعزز من مكانة هذه المهن.

الدعم الحكومي أو المؤسسي أيضاً له دور محوري. توفير قروض صغيرة للحرفيين، وتدريبهم على أساليب التسويق الحديثة، وربطهم بالأسواق خارج سوريا، كلها خطوات من شأنها أن تنقذ هذه الحرف من الانقراض.

خاتمة

الحرف اليدوية في الرقة وريفها ليست مجرد أنشطة اقتصادية تقليدية، بل هي سجل حي لذاكرة جماعية، تحمل رموز الهوية وثقافة المكان. اندثارها يعني فقدان جزء من شخصية المجتمع، بينما حمايتها تعني الحفاظ على تاريخ طويل من الإبداع الشعبي.

ولذلك فإن أي جهد في سبيل الحفاظ على هذه الحرف – سواء من خلال التعليم أو التوثيق أو الدعم المادي – يمثل استثماراً في هوية المجتمع ومستقبله. إنها وصية من الأجداد للأحفاد: «احفظوا إرثكم، فهو مرآة وجودكم».

اعتراف عالمي رسمي بالمجاعة في قطاع غزة.. تصاعد مظاهر العداء لإسرائيل في الغرب وتحول في الموقف البريطاني

لطفي توفيق

أعلنت الأمم المتحدة رسمياً تفشي المجاعة على نطاق واسع في قطاع غزة المحاصر، وهي ظاهرة تحدث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط.

ونددت منظمات دولية ودول عربية وغربية باستمرار حصار إسرائيل للقطاع حتى بعد إعلان المنظمات الدولية عن تفشي المجاعة فيه.

وكانت مظاهر العداء لإسرائيل قد تزايدت في الأوساط الشعبية الأوروبية بسبب استمرار حصار القطاع، ومنع دخول المساعدات الغذائية إليه، وتجويع أكثر من مليون فلسطيني، وقطعت عدة جامعات عالمية علاقاتها مع باحثين إسرائيليين، ورفضت نشر أبحاثهم في مجلاتها العلمية، وتهرّبت فرق رياضية دولية من استضافة فرق إسرائيلية أو اللعب معها، وتحولت حفلات موسيقية عالمية إلى مظاهرات لدعم القضية الفلسطينية ضد البربرية الإسرائيلية،

وطردت عدة فنادق ومطاعم السياح الإسرائيليين، ولاحقتهم بشعار «الحرية لفلسطين».

وتبرأ كثير من يهود العالم وخاصة في أميركا، بشكل علني من جرائم إسرائيل في القطاع.

كما شهدت عدة عواصم ومدن غربية مظاهرات حاشدة للمطالبة بوقف حرب الإبادة على غزة، وبإدخال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحاصرين في القطاع المنكوب.

ولكن ما حدث في بريطانيا كان لافتاً، واعتبره مراقبون تحولاً في موقف لندن من القضية الفلسطينية.

تحول بريطاني

أدان رئيس الوزراء البريطاني السياسة الإسرائيلية في غزة، وقال «إن المعاناة والجوع المنتشرين في غزة لا يمكن وصفهما، ولا الدفاع عنهما».

وأشار إلى أن مجموعة الثلاث «فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة» تتفق على الحاجة الملحة لتغيير مسار إسرائيل، والسماح بدخول المساعدات التي تشتد الحاجة إليها في غزة دون تأخير.

وأفاد بأنه «من الصعب رؤية مستقبل مشرق في مثل هذه الأوقات المظلمة»، ودعا جميع الأطراف إلى الانخراط «بحسن نية وبسرعة في وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن».

وأشار كير ستارمر إلى أن وقف إطلاق النار في غزة «سيضعنا على الطريق نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية»، وأكد أن وجود دولة فلسطين هو حق للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف

وأن حل الدولتين هو الذي يضمن السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين.

وكان ستارمر قد تعرض لضغوط من سياسيين بريطانيين سابقين طالبوه بتسريع الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية.

تنديد بالمجاعة

نددت منظمات دولية ومسؤولون غربيون باستمرار حصار إسرائيل لقطاع غزة بعد الإعلان عن تفشي المجاعة بشكل رسمي.

وأكدت الهيئة الدولية المعنية بمراقبة الجوع في العالم، وقوع المجاعة في غزة، «حيث يواجه أكثر من نصف مليون إنسان مستويات كارثية من الجوع وسوء التغذية الحاد».

واعتبرت منظمة «ميرسي كور» للمساعدات الدولية، أن المجاعة حدثت كنتيجة مباشرة للقيود المتعمدة على إدخال المساعدات، وتدمير أنظمة الغذاء والصحة والمياه في غزة، والقصف المتواصل على القطاع المنكوب.

وقالت «لدينا ما يكفي من المساعدات المنقذة للحياة لمساعدة ١٦٠ ألف شخص، لكنها منعت لأشهر من جانب إسرائيل».

وبدورها قالت مسؤولة السياسات في منظمة «أوكسفام» للمساعدات الإنسانية «على الرغم من التحذيرات التي صدرت في تموز الماضي من اقتراب المجاعة، واصلت إسرائيل حرمان الفلسطينيين من الغذاء».

أما منظمة «أكشن إيد»، فقد اعتبرت إعلان المجاعة في غزة وصمة عار على جبين الإنسانية،

وطالبت بالسماح بدخول الغذاء والمساعدات الأخرى إلى غزة دون عوائق وبسرعة وعلى نطاق واسع.

ويأمل اللبنانيون أن تكون هذه المرحلة بداية فعليّة نحو بناء دولة قوية وموحدة، قادرة على فرض سيادتها واستعادة دورها كمرجع أساسي للأمن والتنمية، وأن تكون نموذجاً للعيش المشترك والمساواة بين مختلف المكونات الطائفية والسياسية في لبنان.

من التشنج إلى التهدئة.. القوى السيادية تسعى للشراكة مع «الثنائي» لضمان نزع السلاح وبناء الدولة اللبنانية

في خضم مرحلة انتقالية حساسة يمر بها لبنان، عمدت القوى المحسوبة على خط السيادة إلى تهدئة خطابها تجاه «الثنائي الشيعي»، سعياً لتخفيف أجواء التوتر السياسي التي طغت على المشهد اللبناني خلال الأسابيع الماضية، خصوصاً بعد النقاشات الحكومية التي أسفرت عن إقرار جدول زمني لنزع سلاح حزب الله والفصائل المسلحة الأخرى. هذه الخطوة جاءت في إطار محاولة فتح صفحة جديدة من الحوار البناء بين مختلف المكونات السياسية والطائفية، بعيداً عن لغة التصعيد التي غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الأزمة الداخلية.

تهدئة الخطاب وبعث رسائل طمأنة

حرصت القوى السيادية، وعلى رأسها حزب الكتائب اللبنانية، على توجيه رسائل مباشرة للطائفة الشيعية، مفادها أن قرار تجريد حزب الله من سلاحه ليس استهدافاً للشيعة، وإنما يأتي ضمن مسعى وطني جامع لاستعادة الدولة لدورها الكامل كضامن وحيد لأمن لبنان واستقراره. وتشير الأوساط السياسية إلى أن هناك حاجة ملحة اليوم للابتعاد عن الخطاب المتشنج، الذي قد يؤدي إلى تصعيد لا يخدم مصلحة اللبنانيين، ويقوض أي جهود لإعادة بناء الدولة.

ورأى رئيس حزب الكتائب سامي الجميّل، بعد لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، أن «الانتقال من حالة اللادولة إلى حالة الدولة يتطلب تسليم كل السلاح للدولة، وأن أي قطعة سلاح خارج الجيش غير مقبولة». وأضاف الجميّل أن «الشراكة مع الطائفة الشيعية في بناء لبنان الجديد خط أحمر، وأن أي تهميش للطائفة لن يكون مقبولاً»، مؤكداً أن الهدف هو ضمان المساواة بين جميع اللبنانيين تحت سقف القانون والدستور، وبناء دولة قائمة على مبادئ السيادة الوطنية.

الانقسام داخل «الثنائي الشيعي»

على الرغم من ما يبدو من تناغم بين حزب الله وحركة أمل، فإن هناك اختلافات حقيقية في تقييم الموقف. فحزب الله يرفض أي مسعى لنزع سلاحه ويعتبره خطاً أحمر، بينما يبدي رئيس مجلس النواب نبيه بري مرونة ويعتمد على التفاهم والحوار مع القوى السيادية لتجنب التصعيد. هذا التباين، بحسب المراقبين، يشكل فرصة للقوى السيادية للتفاوض على حلول وسط تحقق الانتقال السلس نحو دولة القانون والمساواة، دون إثارة صراعات طائفية جديدة.

وأكد الجميّل أن «الكلام العالي يضرب كل مساعي الحلول من قبل المعتدلين الذين يحاولون تأمين الانتقال السلس، وهدفنا هو وقف أي خطاب يرفع السقوف ويؤدي إلى التوتر»، مشيراً إلى أن موقف بري يحاول ألا يخلق توتراً إضافياً في البلد، وهو نوع من الاعتدال يمكن البناء عليه لتحقيق تفاهمات مستقبلية.

التنفيذ الميداني لنزع السلاح

على صعيد التنفيذ، بدأت السلطات اللبنانية في الأسابيع الأخيرة تسلّم السلاح من المخيمات الفلسطينية، بدءاً بمخيم برج البراجنة في بيروت، وفق خطة تنفيذية تم الاتفاق عليها بين الحكومة اللبنانية والرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته إلى بيروت في مايو الماضي. وتهدف هذه الخطوة إلى تشجيع بقية الفصائل الفلسطينية على تسليم أسلحتها، بما يمهد الطريق للمرحلة التالية المتعلقة بنزع سلاح حزب الله.

وأوضح رئيس لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني السفير رامز دمشقية أن المرحلة الأولى تشمل تسليم دفعات أسلحة ستوضع في عهدة الجيش اللبناني، على أن يتم استكمال العملية تدريجياً في المخيمات الأخرى. ويُذكر أن المخيمات الفلسطينية لطالما شكلت نقاط توتر منذ الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠)، حيث كانت الفصائل الفلسطينية تتحكم في الأمن الداخلي للمخيمات، بينما يمتنع الجيش اللبناني عن التدخل المباشر.

خلفيات تاريخية وسياسية

يمثل ملف السلاح خارج الدولة أحد أبرز التحديات التي تواجه لبنان منذ عقود. فقد شهدت البلاد خلال الحرب الأهلية ومرحلة ما بعد الحرب انتشاراً واسعاً للفصائل المسلحة، بما في ذلك الفصائل الفلسطينية وحزب الله، الأمر الذي أدى إلى خلل في توازن الأمن والسيادة الوطنية. واستمرت هذه الظاهرة حتى اليوم، ما يجعل أي خطوة نحو نزع السلاح غير الشرعي مرتبطة بتحديات سياسية كبيرة، فضلاً عن الحساسية الطائفية المرتبطة بالموضوع.

وفي هذا السياق، شدد البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي في مواقفه الأخيرة على ضرورة أن تكون الدولة اللبنانية هي الضامن الوحيد لأمن البلاد، وأن يشارك كل اللبنانيين في صياغة مستقبل وطنهم دون استثناء أي مكون طائفي. ويعتبر هذا التوجه أساسياً لنجاح أي خطة وطنية تستهدف فرض سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

أفق المرحلة المقبلة

يرى المراقبون أن نجاح المرحلة الحالية مرهون بالقدرة على ضبط الخطاب السياسي من جميع الأطراف، وتهيئة المناخ الملائم للحوار البناء، بعيداً عن أي استفزازات أو تحركات تصعيدية قد تعرقل تطبيق الخطة. ومن المتوقع أن تركز المرحلة القادمة على:

استكمال تسليم السلاح من باقي المخيمات الفلسطينية.

التفاوض مع حزب الله حول نزع سلاحه بشكل تدريجي، مع التركيز على ضمان المشاركة السياسية للطائفة الشيعية في بناء الدولة.

تعزيز دور الجيش اللبناني كضامن وحيد للأمن والاستقرار.

تثبيت آليات الشراكة والمساواة بين جميع المكونات اللبنانية، بما يعزز الثقة المتبادلة ويقلل من مخاطر التصعيد الطائفي.

حرائق الساحل السوري.. بين الإهمال وشبهة الافتعال

تقرير/ ا-ن

لم تكن النيران التي اجتاحت غابات الساحل السوري خلال الأسابيع الماضية مجرد حدث أقرب إلى جرس إنذار كبير يقرع في وجه الدولة والمجتمع معاً.

فالمشهد الذي رآه سكان ريف اللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة لم يكن عادياً: ألسنة لهب تتصاعد من أكثر من جهة في الوقت ذاته، سحب دخان كثيفة حجبت السماء، وقرى كاملة تحاصرها النيران، فيما تقف فرق الإطفاء بقدرات محدودة أمام كتلة جحيم تلتهم كل ما أمامها.

شهادات من قلب النار ومؤشرات على الافتعال

في قرية صغيرة على تخوم محمية الفرنلق، يتحدث أبو وائل، وهو مزارع ستيني فقد بستان زيتونه بالكامل:

«رأينا النيران تبدأ فجأة، ليس من مكان واحد بل من ثلاثة اتجاهات... لم يكن لدينا وقت للنجاة. خسرنا تعب السنين خلال ساعات.»

وفي جبل التركمان، تقول أم مازن، وهي نازحة من قريتها بعد أن حاصرتها ألسنة اللهب:

«لم نتمكن من إنقاذ سوى بعض الأثاث. تركنا البيت والنار كانت تلاحقنا. لا نعرف أين سنعيش الآن.»

هذه الشهادات تتكرر بصيغ مختلفة على لسان عشرات العائلات، وتفتح الباب أمام سؤال أساسي: هل كانت الحرائق طبيعية، أم أن هناك أيادٍ خفية تقف وراءها؟

رغم الظروف المناخية القاسية – حرارة مرتفعة وجفاف ممتد – إلا أن تزامن الحرائق في أكثر من موقع، وفي مناطق ذات قيمة استثمارية وسياحية وزراعية عالية، أثار شكوك الأهالي والمراقبين.

التقارير الميدانية والإعلامية أشارت إلى أن بعض الحرائق لم يكن لها مبرر طبيعي، وأنها بدت وكأنها أُشعلت عن قصد.

المصادر ترجح عدة دوافع، أبرزها:

المصالح الاقتصادية: الاستفادة من الأراضي المحترقة لتحويلها إلى مشاريع عمرانية أو زراعية.

شبكات تجارة غير مشروعة: استغلال الخشب والفحم الناتج عن الاحتراق.

الدوافع الانتقامية والشخصية: إشعال النار كوسيلة للعقاب أو تصفية نزاعات محلية.

الاعتبارات الأمنية: حرق الأحراش التي توفر غطاءً للتسلل أو الاختباء في المناطق الحساسة.

ثمن بيني باهظ

حرائق هذا الموسم لم تُحرق الأشجار فقط، بل دمّرت آلاف الهكتارات من الغابات الطبيعية التي شكّلت لعقود رئة الساحل السوري.

الخبراء البيئيون يحذرون من تداعيات كارثية:

فقدان التربة لظل الأشجار ورطوبتها، ما يزيد خطر التصحر.

تراجع التنوع البيولوجي واختفاء أنواع نباتية وحيوانية نادرة.

ارتفاع درجات الحرارة في المناطق المحترقة بسبب فقدان الغطاء النباتي.

تسريع دورة الجفاف، ما يجعل الغابات أكثر هشاشة أمام حرائق جديدة.

يقول الباحث البيئي (د. م. س):

«نحن أمام حلقة مفرغة: كل حريق يولد جفافاً، وكل جفاف يزيد احتمالية الحريق التالي. استمرار هذه الدورة يعني فقدان الساحل لثروته الخضراء بالكامل خلال سنوات قليلة.»

خسائر اقتصادية واجتماعية

الحرائق لم تترك أثراً بيئياً فحسب، بل وجهت ضربة قاسية للاقتصاد المحلي.

مزارعون خسروا بساتين الزيتون والحمضيات والتفاح، وهي مصدر رزق أساسي لعائلات بأكملها.

نزوح عشرات العائلات من القرى الجبلية بعد احتراق منازلهم أو تهديدها بالنيران.

تراجع النشاط السياحي في المناطق التي كانت تعتمد على طبيعتها الخضراء وجمال غاباتها.

الأكثر خطورة أن الحرائق خلّفت توترات اجتماعية، إذ باتت بعض القرى تتبادل الاتهامات حول المسؤولية، في وقت تغيب فيه الشفافية الرسمية.

الإهمال.. شريك أساسي

حتى مع وجود فرضيات الافتعال، فإن الإهمال وسوء الإدارة لا يقلان خطورة.

غياب خطط وقائية فعالة، مثل الممرات العازلة أو الحواجز النارية.

ضعف تجهيزات فرق الإطفاء وتوزعها الجغرافي غير العادل.

ممارسات يومية خطرة، مثل حرق الأعشاب والنفايات الزراعية، أو ترك بقايا نيران التنزه مشتعلة.

هذه العوامل جعلت من كل شرارة صغيرة بداية محتملة لكارثة كبرى.

الحاجة إلى تحقيق ومحاسبة

أمام هذه الكارثة، يطالب الأهالي والناشطون بتشكيل لجان تحقيق مستقلة لكشف الأسباب بدقة، وفصل الطبيعي منها عن المتعمد، مع تشديد العقوبات على مفتعلي الحرائق.

كما يشدد الخبراء على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة، تشمل:

تعزيز قدرات فرق الإطفاء بمعدات حديثة وطائرات مخصصة.

إشراك المجتمع المحلي في الرقابة والتبليغ.

وضع تشريعات صارمة تمنع استثمار الأراضي المحترقة لفترات زمنية طويلة، حتى لا تتحول الحرائق إلى وسيلة للكسب غير المشروع.

ما وراء اللهب

حرائق الساحل ليست مجرد كوارث موسمية، بل قضية تمس الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمن القومي.

فالغابات التي تحترق اليوم هي مخزون استراتيجي للماء والهواء والغذاء، وضمانة لسلامة الأجيال المقبلة.

ويبقى السؤال مفتوحاً:

هل ستبقى هذه الحرائق مجرد «حدث موسمي» يُطوى بمرور الوقت، أم أنها ستدفع السلطات أخيراً لوضع خطة إنقاذ وطنية تحمي ما تبقى من غابات الساحل السوري قبل أن تتحول إلى رماد كامل؟

رعاة الأغنام.. مواجهة مع جيش إسرائيل في القنيطرة

القنيطرة/ رجاء مختار

في الساعات الأولى من صباح يوم لم يكن يختلف عن سابقاته في قرى هضبة الجولان، حيث يخيم الصمت أحياناً على حدود تعبرها فقط أصوات الطبيعة وأجراس قطعان الماشية، تحول الهدوء إلى حالة من الذعر والارتباك في أرجاء قرية العشة الواقعة في ريف القنيطرة الجنوبي. لم تكن طلعات الجيش الإسرائيلي الدورية بالأمر الجديد على أهالي القرية، الذين تعودوا على مشهد الدبابات والدوريات على بعد أمتار من منازلهم، لكن ما حدث هذا الصباح كان مختلفاً.

لم تكن العملية تستهدف أشخاصاً أو تفتيشاً للمنازل، بل كان الهدف هو مصدر الرزق الوحيد والعزيز لعشرات العائلات: قطيع من الأغنام يضم مائتي رأس، كانت ترعى في الأراضي المحيطة بالقرية، والتي تقع على خط تماس خفي، غير مرسوم بوضوح، لكنه موجود بقوة في واقع حياة الناس.

تقول أم محمد، وهي امرأة في الخمسين من عمرها، إن زوجها وابنها كانا يرافقان القطيع من بعيد عندما شاهدا الدورية العسكرية تتقدم بسيارات المصفحة. في البداية، ظنا أنها مجرد دورية عابرة كالعادة، لكن الجنود بدأوا بمحاصرة القطيع بشكل منهجي، وكأنهم ينفذون خطة مُعدة مسبقاً. حاول الرجال الاقتراب للاستفسار، ولكن إشارات بالأيدي والأسلحة أوقفتهم عند حدهم.

لم تستغرق العملية أكثر من ساعة، وفقاً لشهود العيان، حيث قام الجنود بتجميع الأغنام واقتيادها بالقوة نحو داخل الخط الأخضر، في المناطق المحتلة من هضبة الجولان، تاركين وراءهم عائلات تئن تحت وطأة خسارة لم تكن في الحسبان.

هذه الأغنام ليست مجرد أرقام في إحصائية؛ لكل منها اسم وقصة. كانت بالنسبة لعائلة أبو عدنان، على سبيل المثال، بمثابة البنك والمؤونة ومشروع المستقبل. يروي أبو عدنان، وهو رب أسرة مكونة من ثمانية أفراد، كيف بدأ بقطيع صغير من عشرين رأساً وقام بتربيتها وتكاثرها على مدى عشر سنوات، حتى وصل إلى ما يقارب الخمسين رأساً.

كان يعتمد على بيع الحليب والصوف وفي المواسم الجيدة، بيع بعض الرؤوس لتأمين مصاريف التعليم والعلاج والضرائب. اليوم، وجد نفسه فجأة بلا شيء. هو وعائلته ليسوا وحدهم؛ العشرات من العائلات في قرية العشة والقرى المجاورة يعتمدون على تربية المواشي كمصدر دخل وحيد أو رئيسي، في منطقةٍ جرداء من الفرص الاقتصادية، محاصرة بالصراع والسياسات المعقدة.

الحدث ليس مفرداً، بل هو جزء من سياق أوسع من التوتر والصراع على الأرض والموارد في هضبة الجولان المحتلة. فالأرض هناك ليست مجرد مساحة جغرافية، بل هي هوية وصراع وجود وذاكرة. تعتبر إسرائيل هذه المنطقة جزءاً من أراضيها بعد ضمها بشكل أحادي غير معترف به دولياً، بينما تؤكد سوريا ومجتمع دولي واسع على أنها أرض سورية محتلة.

وفي خضم هذا النزاع الطويل، يصبح المدنيون ومصادر رزقهم أداةً في معركة أكبر، وأحياناً ضحايا لقرارات تهدف إلى تضييق الخناق أو فرض وقائع جديدة على الأرض. مصادرة الماشية، والتي لم تكن الأولى من نوعها، تذكرنا بمصادرات الأراضي ومصادر المياه، والتي تشكل جميعها أدوات ضغط لدفع السكان نحو الهجرة أو الخنوع.

ردود الفعل على الحادثة لم تكن صامتة. خرج عشرات السكان في مسيرة احتجاجية عفوية نحو نقطة التماس، رافعين أصواتهم مطالبين بإعادة قطعانهم، مصدر رزقهم الذي لا يعوض. لكن أصواتهم ذهبت أدراج الرياح أمام جدار عسكري صامت. لم يصدر أي تعليق رسمي فوري من الجيش الإسرائيلي على الحادثة، في سياسة اعتاد عليها في مثل هذه الحوادث التي تحدث في المناطق المتنازع عليها.

من ناحية أخرى، ناشدت منظمات حقوقية دولية للتدخل والضغط من أجل إعادة هذه الماشية، التي تمثل شريان حياة لهذه العائلات، في ظل ظروف اقتصادية صعبة تفاقمت بسبب الحرب والعقوبات.

القصة هنا تتجاوز مائتي رأس غنم. إنها قصة عن إنسان يحاول أن يمسك بخصلة حياة في منطقة لا ترحم. تربية الأغنام هي واحدة من أقدم المهن في هذه البقعة من العالم، مهنة ورثها الأبناء عن الآباء والأجداد. هي ليست مجرد وسيلة للكسب، بل هي جزء من الثقافة والتراث والارتباط بالأرض.

عندما تُصادر هذه القطعان، لا تُصادر فقط لحوم وأصواف، بل تُصادر ذكريات وتقاليد وأحلام. طفل كان يحلم ببيع خروف في العيد لشراء لباس جديد، أم كانت تعتمد على حليب الغنم لصنع الجبنة التي تبيعها في السوق، رجل عجوز كان يجد في رعاية قطيعه عزاءه الوحيد بعد أن فقد أبناءه في الحرب... كل هذه القصص الشخصية تتحطم مع كل عملية مصادرة.

هذه وإن بدت صغيرة في فضاء الصراع الكبير، إلا أنها تكشف مرة أخرى عن المأساة الإنسانية المستمرة للمدنيين العالقين في نزاعات الأرض والهوية. في الوقت الذي تتحدث فيه الأطراف الكبرى عن حدود وأمن وسيادة.

أزمة الدواء في الساحل السوري... أسعار مرتفعة وتهريب يهدد حياة المرضى

تقرير/ ا-ن

تشهد أسواق الدواء في الساحل السوري فوضى غير مسبوقة، إذ تتزايد معاناة المرضى وسط ارتفاع الأسعار وانتشار الأدوية المهربة مجهولة المصدر، ما يهدد حياة آلاف الأشخاص، خاصة المصابين بالأمراض المزمنة والخطرة.

يعد سقوط النظام السابق، طرأت تغيرات كبيرة ومفاجئة على قطاع الدواء في سورية، خصوصاً في الساحل السوري، فقد توقفت العديد من معامل الأدوية عن العمل بشكل شبه كامل، كما توقف الاستيراد الرسمي للأدوية، ما أدى إلى انتشار التهريب والمستودعات الخاصة كبديل، دون أي ضوابط واضحة للجودة أو الأسعار.

هذا الوضع سمح بتوفر أصناف دوائية قادمة من عدة بلدان، لكن بمعايير مختلفة وجودة غير موكدة، بعضها لا يحمل أي توثيق حول فعاليته أو صلاحية استخدامه، فيما تتفاوت الأسعار بشكل كبير، ما فتح المجال أمام الاستغلال والطمع من قبل بعض الصيادلة والمهربين في ظل غياب الرقابة الفعلية.

يعد المرضى المصابون بأمراض مزمنة وخطرة مثل السرطان، السكري، أمراض القلب، الصرع، والأمراض المناعية كمرض كرون، الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، نظراً لاعتمادهم على علاج مستمر ومراقبة طبية دورية مدى الحياة.

تكاليف هذه الأدوية باهظة للغاية، فمثلاً الأدوية المناعية والكورتيزونات والعلاجات البيولوجية الحديثة لمرضى السرطان قد تصل إلى ملايين الليرات شهرياً، أما مرضى السكري، فهم بحاجة مستمرة للأنسولين وأجهزة قياس السكر والأدوية المرافقة، والتي قد تصل تكلفتها إلى مئات الآلاف من الليرات كل شهر، وبالنسبة لمرضى القلب والصرع ومرض كرون، فهم يواجهون معاناة مضاعفة بسبب ارتفاع أسعار الأدوية الأساسية وندرتها.

هذا الواقع يضع المرضى وعائلاتهم تحت ضغط مالي هائل في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي تعيشها مدن وقرى طرطوس واللاذقية، حيث يعاني السكان من الفقر المدقع وانعدام الدخل الكافي لتغطية نفقات العلاج.

يُضطر بعض المرضى إلى تقليل جرعات العلاج أو التوقف عنها تمامًا نتيجة عدم القدرة على تحمل التكاليف، ما يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وظهور مضاعفات خطيرة تهدد حياتهم بشكل مباشر.

أمام هذا الواقع الفوضوي، تبرز الحاجة الملحة لتدخل حكومي بشكل فوري وحاسم لإعادة ضبط سوق الدواء وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين.

لا يجب أن يقتصر دور الحكومة على مراقبة الأسعار فقط، بل ينبغي دعم الإنتاج المحلي عبر المعامل العامة والخاصة وتشجيع تصنيع الأدوية النوعية والمزمنة، مع تفعيل الاستيراد الرسمي للأدوية غير المنتجة محليًا، لضمان الجودة والمواصفة والسعر العادل.

إضافة إلى ذلك، يجب على الدولة اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تداول الأدوية مجهولة المصدر وغير المرخصة، مع ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل الشرائح الفقيرة ومرضى الأمراض المزمنة والخطرة، بحيث يغطي جزء كبير من تكاليف العلاج والفحوصات.

وجود نظام دعم دوائي حقيقي يربط بين حاجة المريض ووضعه المعيشي قد يساهم في إنقاذ حياة الكثيرين من أهالي الساحل السوري الذين لا يملكون القدرة على تحمل تكاليف العلاج المستمر.

كما أن تفعيل الرقابة الفعالة والنزيهة على حركة سوق الدواء المنفلتة من كل ضابط أو محدد، سيعيد بناء الثقة بين المواطنين والنظام الصحي، بعد أن فقدوها تحت وطأة الفوضى والاستغلال والظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة.

مخاطر تعلق الأطفال بالهواتف المحمولة ودور العائلة والمجتمع في الحد منها

تقرير/ حسن الشيخ

لم يعد الهاتف المحمول مجرد وسيلة للاتصال، بل أصبح نافذة واسعة على العالم الرقمي تحمل في طياتها فرصاً هائلة للتعلم والمعرفة، وفي الوقت ذاته تهديدات خفية لصحة الطفل وسلوكه النفسي والاجتماعي. خلال السنوات الأخيرة تصاعدت المخاوف من تنامي ظاهرة تعلق الأطفال بالهواتف المحمولة بشكل مفرط، حتى باتت الأجهزة الذكية تحتل مساحة واسعة من وقتهم على حساب اللعب والتعلم والتفاعل الاجتماعي المباشر.

أولى المخاطر تتمثل في الآثار الصحية، إذ أن الاستخدام المطوّل للهاتف يؤدي إلى مشاكل في النظر بسبب التعرض المستمر للشاشات المضيئة، إضافة إلى الام في الرقبة والظهر نتيجة الجلوس لساعات طويلة في وضعيات خاطئة. كما أن قلة الحركة المرتبطة بالانشغال بالأجهزة تزيد من احتمالية الإصابة بالسمنة وأمراض العصر المرتبطة بالخمول.

أما على الصعيد النفسي والسلوكي، فإن الإفراط في استخدام الهواتف يخلق حالة من العزلة والانطواء، حيث ينغمس الطفل في الألعاب الإلكترونية أو شبكات التواصل على حساب تفاعله مع عائلته وأقرانه. وقد أظهرت دراسات عديدة أن تعلق الأطفال بالهواتف يقترن بارتفاع مستويات القلق والتوتر واضطراب النوم، فضلاً عن ضعف القدرة على التركيز والتحصيل الدراسي. كما أن تعرضهم لمحتويات غير مناسبة أو مؤثرة سلباً في القيم الأخلاقية يشكل خطراً بالغاً على تكوين شخصياتهم في المراحل الأولى من العمر.

من زاوية أخرى، يساهم الاستخدام غير المنضبط للهواتف في إضعاف القدرات التواصلية والاجتماعية لدى الأطفال، حيث تحل الشاشات محل الحوار المباشر والتفاعل الواقعي، ما ينعكس سلباً على قدرتهم على التعبير عن الذات وتكوين الصداقات. وهنا تتعاظم الحاجة إلى دور الأسرة والمجتمع في رسم حدود واضحة لهذا الاستخدام.

تلعب العائلة الدور المحوري في حماية الطفل من الانغماس غير الصحي في الهواتف المحمولة. فمن خلال وضع قواعد زمنية محددة لاستخدام الأجهزة، وتشجيع الأنشطة البديلة كالمطالعة، والرياضة، والألعاب الجماعية، يمكن للأهل أن يخلقوا توازناً يحمي أبناءهم من الإفراط. كما أن المراقبة الإيجابية البعيدة عن أسلوب المنع القسري تساعد على توجيه الطفل نحو المحتوى التعليمي والترفيهي المفيد. ومن المهم أن يكون الأهل قدوة حسنة في تعاملهم مع التكنولوجيا، إذ لا يمكن مطالبة الطفل بالاعتدال فيما يراه مبالغاً عند والديه.

أما على صعيد المجتمع والمؤسسات التعليمية، فيبرز دور المدرسة والمراكز الثقافية في تعزيز الوعي بخطورة التعلق الرقمي. يمكن إدماج برامج تثقيفية حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا ضمن المناهج الدراسية، إضافة إلى إقامة ورش عمل للأهل والأطفال معاً لتبادل الخبرات حول أساليب التعامل مع هذه الظاهرة. كما تقع على عاتق الإعلام المحلي مسؤولية نشر التوعية بخطر الإدمان الرقمي، وتشجيع مبادرات مجتمعية توفر بدائل حقيقية للهواتف، مثل الأنشطة الرياضية والفنية والترفيهية التي تشجع التفاعل الواقعي وتبني شخصية متوازنة.

في المحصلة.. الهاتف المحمول أداة عصرية لا يمكن الاستغناء عنها، لكن سوء استخدامها قد يحولها إلى عبء ثقيل على مستقبل الأجيال الناشئة. لذا فإن الحل يكمن في ترشيد الاستخدام وتعاون الأسرة والمجتمع معاً في بناء ثقافة رقمية سليمة، تحافظ على صحة الطفل النفسية والجسدية وتمنحه فرصة للنمو في بيئة آمنة ومتوازنة.

في شوارع حماة.. «سرافيس» النقل الداخلي فوضى تختنق تحتها المدينة

حماة/ جمانة الخالد

تتحرك كسربٍ من الجراد، بلا نظامٍ ولا ضابط، حافلات «السرافيس» الصغيرة تغزو شوارع حماة، تزحمها، تختطف مساحاتها، وتختنق تحتها حركة المدينة التي تعاني أصلاً من شظف العيش وتراكم الأزمات. لم تعد هذه الوسيلة مجرد حلٍ لنقل المواطنين، بل تحولت إلى مصدرٍ يومي للإزعاج والاختناق المروري، في مدينةٍ تشتهر بجمالها التاريخي وهدوئها الأصيل، لكنها اليوم تكاد تفقد أنفاسها تحت وطأة هذه الفوضى.

في مشهدٍ يتكرر صباحاً ومساءً، تتحول شوارع حماة إلى حلبة سباق غير منظمة، حيث تتناثر حافلات «السرافيس» في كل اتجاه، تتوقف فجأة، تنطلق بعنف، تتجاوز الإشارات، وتتزاحم على الركاب وكأنها في حربٍ على لقمة عيش. السائقون يقطعون الطرقات كيفما اتفق، يتوقفون في منتصف الشارع، عند المفارق، وحتى على الأرصفة، بينما يضطر الركاب إلى القفز إلى داخل المركبات أو الخروج منها وسط زحامٍ يذكر بأيام الأسواق الشعبية المزدحمة.

يقول أحمد الناصر (٤٥ عاماً)، موظف في إحدى الدوائر الحكومية: «كل صباح أتحول إلى بهلوان، أركض خلف السرافيس، أتعلق بأبوابها، وأدفع نفسي بين الزحام كي لا أتأخر عن العمل». ويضيف: «لا يوجد التزام بخطوط محددة، ولا مواقف واضحة، كل شيء خاضع لمزاج السائق ورغبته في جمع أكبر عدد من الركاب بأسرع وقت».

المشكلة لا تقتصر على الفوضى المرورية فحسب، بل تمتد إلى جودة الخدمة المقدمة، حيث تعاني معظم حافلات «السرافيس» من إهمال صارخ في الصيانة، فالمقاعد ممزقة، النوافذ عالقة، أبواب بالكاد تُغلق، ومحركات تصدر أصواتاً كأنها على وشك الانهيار. رائحة الوقود تملأ الهواء داخل المركبات، بينما يختنق الركاب بدخان العوادم الذي يتسرب من شقوقٍ لا تحصى.

وتصف سمر الحسين (٣٢ عاماً)، معلمة في إحدى مدارس المدينة، رحلتها اليومية بالقول: «كأنني أدخل غرفة تعذيب، الرائحة الكريهة، الازدحام، الصراخ، والحركة المفاجئة للسيارة تجعل من الذهاب إلى العمل مغامرة يومية مرهقة». وتضيف: «في كثير من الأحيان، يقرر السائق فجأة تغيير مساره أو عدم إكمال الرحلة لأن عدد الركاب قليل، مما يضطرني إلى النزول في مكانٍ غير مخصص والبحث عن وسيلة نقل أخرى».

أما عن التسعيرة، فهي قصة أخرى تزيد من معاناة المواطنين، فبينما كانت أجرة النقل قبل عام لا تتجاوز ٢٠٠٠ ليرة سورية، رغم صعوبة الظروف وغلاء الوقود، ها هي اليوم ترتفع إلى ٣٠٠٠ ليرة، رغم انخفاض سعر الدولار وتحسن توفير المحروقات. وهذا الأمر يزيد العبء على كاهل المواطنين، خاصةً أولئك الذين يعتمدون على «السرافيس» بشكل يومي، كالطلاب والموظفين وأصحاب الدخل المحدود.

يقول أبو ياسر (٦٠ عاماً)، متقاعد: «كيف نفسر أن الأجرة ارتفعت رغم أن الظروف أصبحت أفضل؟ قبل سنة كنا نعاني من شح الوقود وغلاء الأسعار، واليوم الوضع مختلف، لكن الأجرة ما زالت مرتفعة بلا مبرر».

لكن السائقين لديهم وجهة نظر أخرى، فهم يرون أن الأجرة الحالية بالكاد تغطي تكاليفهم، خاصةً مع ارتفاع أسعار قطع الغيار وزيادة مصاريف الصيانة. يقول السائق أبو محمد (٥٠ عاماً): «الناس تعتقد أننا نربح الآلاف من كل راكب، لكن الحقيقة أننا ندفع معظم الأجرة لصاحب المركبة، ثم هناك الوقود، الصيانة، والضرائب. أحياناً نعمل رحلات كاملة بعدد قليل من الركاب، مما يجعل الربح ضئيلاً للغاية».

وإذا كان الركاب يعانون من الفوضى وارتفاع الأجرة، فإن السائقين أيضاً يعيشون تحت ضغطٍ دائم، حيث يضطرون للعمل لساعات طويلة في ظروف مرهقة، مع غياب أي دعم حقيقي من الجهات المعنية.

أما «المنادون»، أو المرافقون كما يطلق عليهم، فهم جزءٌ آخر من المشهد الفوضوي، حيث يقفون على أبواب «السرافيس» يصرخون بأسماء المحطات، يتنافسون على جذب الركاب، ويتحول الموقف أحياناً إلى ما يشبه المزاد العلني، حيث تعلو الأصوات ويتحول المكان إلى ساحة فوضى عارمة.

ويقول علي (١٧ عاماً)، الذي يعمل مرافقاً على أحد الخطوط: «أعمل من السابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً، أحاول جذب أكبر عدد من الركاب لأن راتبي يعتمد على عدد الرحلات». لكن وجود هؤلاء المرافقين، خاصةً أن كثيراً منهم أطفالٌ في سن الدراسة، يطرح تساؤلاتٍ حول جدوى هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على تنظيم الحركة المرورية.

وفي محاولةٍ للحد من الفوضى، أصدرت محافظة حماة مؤخراً قراراً ينظم عمل «السرافيس» ويحدد الأجرة بـ ٢٠٠٠ ليرة، مع التأكيد على الالتزام بالخطوط المحددة وعدم التوقف العشوائي. لكن القرار يبدو حبراً على ورق في ظل غياب الرقابة الفعلية، حيث تستمر الفوضى كما هي، والسرافيس تتحرك وكأنها في أرضٍ بلا قانون.

ولا يختلف الأمر كثيراً، فغياب التنظيم وتردي البنية التحتية للمواصلات يجعل من «السرافيس» الخيار الوحيد أمام الكثير من المواطنين، رغم كل ما يرافقها من سلبيات. ففي الوقت الذي تبحث فيه العديد من المدن عن حلولٍ حديثة لنقلٍ عام منظم وآمن، تظل حماة، مثل غيرها من المدن السورية، تعاني من أزمة نقلٍ خانقة، حيث الفوضى هي سيدة الموقف، والمواطن هو من يدفع الثمن.

ما يجري في قطاع غزة تجويع وكارثة إنسانية

سري القدوة

برغم من تأخرها لكنها خطوة مهمة وفي الاتجاه الصحيح ان يعد ما يجري في قطاع غزة مجاعة وتجويع حيث أكد تصنيف دولي لانعدام الأمن الغذائي، تشارك فيه الأمم المتحدة، حدوث المجاعة في محافظة غزة وتوقع انتشارها إلى محافظتي دير البلح وخان يونس بنهاية أيلول/ سبتمبر.

التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي قال إن أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون ظروفا كارثية أي المرحلة الخامسة من التصنيف، ومن خصائصها الجوع الشديد والموت والعوز والمستويات الحرجة للغاية من سوء التغذية الحاد.

استخدام التجويع كسلاح حرب بعد جريمة حرب، والوفيات الناجمة عن ذلك قد ترقى أيضاً إلى جريمة القتل العمد كجريمة حرب، وضمن محددات التنصيف شاهدنا بالفعل وفيات بسبب الجوع وسوء التغذية في مختلف أنحاء القطاع وأن جيش الاحتلال دمر البنية التحتية المدنية الحيوية، ومعظم الأراضي الزراعية، وحظر الصيد، وهجر المواطنين قسرا، وجميعها عوامل أدت إلى حدوث المجاعة.

التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي هو مبادرة عالمية تضم وكالات من الأمم المتحدة وشركاء إقليميين ومنظمات إغاثة، ويصنف انعدام الأمن الغذائي في خمس مراحل، أشدها المجاعة التي تأتي في المرتبة الخامسة، ويتوقع التصنيف تدهور الأوضاع في غزة في الفترة بين منتصف آب/أغسطس حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ لتمتد المجاعة إلى دير البلح وخان يونس، وبات ثلث السكان (٦٤١ ألف شخص) يواجهون ظروفا كارثية وهي المرحلة الخامسة للتصنيف، كما يتوقع أن يستمر تفاقم سوء التغذية الحاد بشكل سريع.

التطورات الأخيرة تشهد تصاعد العدوان الإسرائيلي المجرم وتكرار النزوح وتشديد الحظر على الوصول الإنساني مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني وأن الأثر التراكمي لتلك العوامل دفع إلى كارثة غير مسبوقة حيث يقيد بشدة وصول غالبية السكان إلى الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الأساسية، وبعد ذلك أسوأ تدهور للوضع منذ أن بدأ التصنيف تحليل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في غزة، والمرة الأولى التي يتم فيها تأكيد حدوث مجاعة بشكل رسمي في منطقة الشرق الأوسط ويجب على الأمم المتحدة ضرورة وقف المجاعة بكل السبل، وأهمية وقف إطلاق النار للسماح بالوصول الإنساني واسع النطاق وبدون عوائق لإنقاذ الأرواح .

وما من شك إن ارتكاب المجاعة أصبح ضمن السياسة المعتادة لحكومة الاحتلال وبات يهدد مصير سكان قطاع غزة وحدوث المجاعة ليس سرا حيث اعترفت حكومة الاحتلال بل طالبت وزراء منها بمنع إدخال المواد الغذائية مما أدى الى وقوع الكارثة الإنسانية بأيدي إسرائيلية مخطط ومعد لها بشكل مسبق.

سكان قطاع غزة يتضورون جوعا، الأطفال يموتون والمؤسسات الدولية تفشل بالوصول الى السكان باعتبار القوة القائمة بالاحتلال، تتخلى عن ابسط التزاماتها والتي ينص عليها القانون الدولي بما في ذلك واجب ضمان وصول الإمدادات الغذائية والطبية للسكان بل هى تمنع وبشكل متعمد من دخول المواد الغذائية ويجب على مجلس الأمن عدم السماح باستمرار الكارثة الإنسانية في قطاع غزة وإفلات المجرمين من العقاب.

وترتكب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، منذ أكتوبر ٢٠٢٣ إبادة جماعية بغزة تشمل القتل والتجويع والتدمير والتهجير القسري، متجاهلة

النداءات الدولية كافة وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها وخلفت الإبادة ٦٢ ألفا و١٩٢ شهيدا، و١٥٧ ألفا و١١٤ مصابا، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ٩ آلاف مفقود، ومئات آلاف النازحين.

سفير الإعلام العربي في فلسطين

رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

التراث والوعي التاريخيّ

عزالدين عناية

ما من شكّ أنّ قضية «التراث والمعاصرة» أو «التراث والحداثة»، أو ما يرد بمسميات رديفة أو شبيهة، هي من القضايا الدورية، المطروحة في الفكر العربي. والتطرّق إليها بالحديث قد يغري بموالاة هذا الطرف أو ذاك، والأمر كذلك مدعاة إلى حنين مفرط أو إلى توتّر مزعج. ولذلك لا نتعاطى غالبا مع هذه الثنائية باعتدال وروية، ولا نتمالك أنفسنا جراء حاضر ضاغط وآتٍ داهم. ومن ثَمّ تُعدّ تلك الثنائية -التراث والمعاصرة- من أكثر الثنائيات إحراجًا بين العرب، محافظين وحداثيين، على مدى القرن الفائت وإلى الحاضر الحالي، دون حسم واضح بشأنها.

ولو شئنا تعريفا جامعا مانعا لتلك البؤرة الإشكالية لتعدّدت بنا السّبل، مع أن التراث يظلّ «من المعلوم من المعارف والصنائع والمنجزات». ومع ذلك فالإشكال ليس في التعريفات، لأنها قد تتحول إلى نقيض ما نصبو إليه، وليس في رسم الحدود لهذا التراث، وليس في تعداد مجالاته وبيان حقوله، بل في المنهج السويّ الذي نعي به هذا التراث، ونقصد به تحديدا «التراث والوعي التاريخي». حتى لا نتحول بدورنا إلى كائنات تراثية، غير واعية بما تستهلك وغير مدركة لما تريد.

ذلك أنّ الوعي التاريخي بالتراث هو عملية جدلية مركّبة، نتروّى في الماضي، ونتملّى في الراهن، ونتشوّف نحو المستقبل. وأن اختلال التوازن بين هذه العناصر الثلاثة، أو تغليب عنصر على غيره، من شأنه أن يُدخل ارتباكا على عملية الانتفاع بهذا الموروث. فالوعي التاريخي المفترض أن يرافق التراث، هو تلك العملية الذهنية التي تستلهم الماضي، وتتفهّم الحاضر، وتقود السير نحو المستقبل. وهو تلك القدرة على الوعي بالأصول التي يتجذّر فيها واقعنا من أجل خلق فعل حضاري، لتصنعنا العملية برمّتها أمام تعامل سويّ. وبالتالي فإنّ التراث هو ذاكرة الكيان الجمعي الواعي بحضوره في التاريخ، وأنّ هذا الرصيد كلّما انفصل عن الجماعة وغدا منجزا مستقلا بذاته، أو بات استهلاكا عرضيا يخضع للمناسبات والمواعيد، كلّما غرق في عملية التشييء والمتْحَفة، وهو أخطر ما يتهدّد التراث.

فلا غرو أنّ قضية التراث والوعي التاريخي تضعنا مباشرة أمام سؤال المنهج. والإشكال لدينا أننا كلّما تمعّنا ماضينا إلا وأصبنا بالدهشة وغلنا عن حاضرنا، ولربما تملّكنا ذلك الإحساس المرير أن «مستقبلنا قد بات وراءنا في ماضينا» لما يعوزنا من تعامل رصين ونظر سديد. فنحن مقدّسون للماضي بإطناب أو مدنّسون له بإجحاف. والتراث على ثرائه، مثقّل بالمعقول واللامعقول على حد سواء، وقلّة من تستطيع فرز السلبي عن الإيجابي منه، إذ نحن لا نتعلّم منهج التعامل مع التراث وإنما تقليد إجلال التراث أو ازدراء التراث.

ومن صائب القول أن نجلّ تراثنا، وأن نعلي من شأنه، وأن نفاخر به، ولكن ليس من الصواب أن يتحوّل المرء إلى كائن فاقد لقدراته العقلية والذهنية أمام التراث. ويذكرني تعامل كثيرين مع التراث بتعامل المأسور النفسي مع الماضي، فهو يستحضر مأساته فيغضب ويستدعي مسرّاته فيطرب، دون وعي باللحظة التي هو فيها، فالزمن متجمّد لديه ومفتقد لأبعاده.

ففي الجوهر يعبّر التراث عن خبرة ومعرفة وثقافة، تراكمت عبر أجيال وعلى مدى عهود لدى جماعات بشرية، جمعت بينها عوامل تاريخية وربطتها أواصر اجتماعية، وشملتها أطر سياسية وحضارية جامعة. وهو خلاصة مراحل وتجارب مغرقة في القدم، وليس منجزا أو توضعا على نواميس أو أعراف أو قواعد صيغت على عجل. ولو تروّينا في الأمر نلحظ أنّ التراث بأشكاله وأنواعه هو مادة محايدة، لا يتحرّك من ذاته وإنما يحرّكه الناس، ولا ينطق من ذاته وإنما ينطق به الناس، ولذلك، الإشكال المطروح أمامنا وهو كيف نتعاطى مع هذه المادة؟ وكيف نعي استثمارها مجدّدا؟ وضمن أي شرط تاريخي، هل وفق المأسور نفسيا، أم المقهور حضاريا، أم الواعي بها تاريخيا؟

وأولى شروط التعامل الصائب مع التراث وهو أن نعي أنّنا نحن وتراثنا لسنا مركز العالم، فقد تزعزعت المركزيات واهتزّت، منذ اكتشاف قانون النسبية. وأقوى الحضارات وأعتاها، في الراهن، مدركة كيف تتعامل مع هذه المعادلة، لأنها تعرف كيف تتعامل مع ماضيها ومع ماضي العالم بروية، ومن ثَمّ كيف ترتّب حاضرها وتؤمّن مستقبلها. ترى الحضارة الغربية السائدة اليوم -في أبعادها المعرفية والعلمية- لم تُسدّ لأنها أهملت الحضارات الأخرى أو حقّرت من شأنها، وإنما لأنها أدركت ما فيها من نفع وما فيها من إسهام. وأقسام الدراسات الشرقية والجنوبية، واللغات الميتة والحية، هي الأوفر حضورا في جامعاتها ومراكز أبحاثها.

والملاحظ أنّ بليّتين أصيب بهما التراث لدينا، التسييس المفرط والتقديس المجحف. والإشكال الذي ألمّ بالعرب أثناء تعاملٍ مفكّريهم وكتّابهم وباحثيهم مع التراث وهو الأداجة والتوظيف. وما تعدّدُ مناهج التعامل مع التراث: اليسارية، واليمينية، والليبرالية، والماركسية، والعلمانية، والإسلاموية، والسلفية، واليسارية الإسلامية، واليمينية الإسلامية، المناهج العلمية والرؤى العقلية الصرفة في قراءة التراث. بإيجاز بات التراث ساحة تصفية حسابات محمومة لتيارات سياسية، نقلت صراعاتها من الساحة السياسية إلى الساحة التراثية.

وكذلك من شروط التعامل الصائب مع التراث، وبحسب مختلف تفرّعاته، وهو الإلمام المعرفي والتاريخي والبنيوي بذلك القسم من التراث الذي يشتغل عليه الباحث والدارس. وهو العنصر الذي لم يُراعَ مع كثير من المشتغلين بالتراث من أكاديميين وهواة ومتطفّلين، وهو ما أوقعنا في فوضى التعامل مع التراث وفي الأحكام المغرضة والتعميم. فكيف لمن ليست له دراية بالفلسفة، أن يتطرّق إلى التراث الفلسفي ويفصّل القول فيه؟ وكيف لمن ليست له دراية بالملل والنحل والفرق والأديان أن يتحدث عن تراث الأديان؟ وقسْ على ذلك مختلف المعارف والتفرعات التي يطفح بها تراثنا. انظر إلى الأعلام والشخصيات المعرفية في تراثنا: ابن هشام، الطبري، الغزالي، ابن رشد، ابن حزم، ابن تيمية، ابن منظور، ابن بطوطة وغيرهم كثير، كيف حولناهم إلى تابوهات، حتى تشكلت لدينا حقول معرفية مسيّجة بالرهبة.

وبالإضافة إلى ذلك، نتعامل مع ما أنجزه الغربيون بشأن تحقيق التراث وقراءته وإحيائه بحساسية مفرطة، وأحيانا بأحكام مغرضة. فتارة نهوّن من أعمال هؤلاء وأخرى نجلّ أعمالهم، والصواب أن نقيّم، ونراجع، ونتثبّت، وأن نصحّح الأمور إن لزم الأمر. سمعت مرة جامعيا عربيا يصدح بالقول بانتهاء الاستشراق □ مع أنه لا يقرأ بالسنة الغرب، ولم يتابع ما أنجزه مفكروه وباحثوه بخصوص حضارتنا حتى في ما تُرجم منه، وإن كان نزرًا قليلا مما بلغنا عن الغرب. كنت أستحي من هذه المكابَرة التي لا تليق بالباحث الجامعي.

فحين يهرع المرء إلى التراث كلّما داهمته مشكلة معرفية، ويعلّق آماله على الفوز بمبتغاه فيه، فهو إنسان واهم، لأن التراث ليس خزّان حلول، بل هو مخبر تجارب، ينبغي قراءتها بعين فاحصة وإلا فقَدَ الإنسان حسّه بالزمن وارتباطه بالواقع. فما معنى أن يتحوّل المرء إلى كائن تراثي ويغفل عن متطلبات واقعه؟ وما معنى أن يعطّل مداركه ويستنجد بماضيه؟ ينبغي أن نسأل دائما: إلى أي مدى يوفّق الاستنجاد بالماضي في رفع تحديات الحاضر وتأمين حاجات المستقبل؟ ومن ثَمّ يهدف الوعي التاريخي بالتراث إلى عقلنة الوعي بالتراث والخروج به من حالات التعامل السقيم.

أستاذ بجامعة روما - إيطاليا

أزمات الأسواق السورية.. بين وفرة البضاعة وجوع المواطنين

تقرير/ بسام الحمد

تحت شمس حمص الحارقة، تتجول سلمى الحسين (٤٢ عاماً) بين أكشاك السوق الشعبي، حاملة قائمة مشتريات أصبحت أشبه بأمنيات بعيدة المنال. تقف أمام بائع الزيوت وتسمع الرقم بصدمة: «عشرون ألف ليرة للتر الواحد؟!». تتحسس محفظتها البالية وتهمس: «قبل أسبوع فقط كان السعر ستة عشر ألفاً».

في يدها الأخرى، تحمل كيساً صغيراً من الأرز المصري الذي ارتفع سعره من ثمانية آلاف إلى اثني عشر ألفاً للكيلوغرام. نظرة واحدة إلى سمنة الغنم تجعل قلبها يتسارع، فقد قفز سعرها بنسبة عشرين في المئة خلال أيام قليلة. «كأننا نعيش كابوساً لا ينتهي»، تقول سلمى وهي تغادر السوق بحاجيات أقل مما خططت له.

في المدينة المجاورة حماة، يجلس أبو ياسر (٥٥ عاماً) في محله المتواضع لبيع المواد الغذائية، يراقب الزبائن وهم يتجولون بين الرفوف المليئة بالبضائع دون أن يشتروا الكثير. «السلع متوفرة بكثرة، لكن الناس لم تعد تقدر على الشراء»، يقول بحسرة. «التجار يعيشون على أعصابهم، فسعر الصرف يحمل مفاجأة جديدة كل يوم».

لم يكن أبو ياسر يتخيل أن سعر الدولار سيتخطى حاجز الأحد عشر ألف ليرة عندما افتتح محله صباح اليوم، لكنه الآن مضطر لإعادة تسعير كل البضائع من جديد. «الدولار يأكل الأخضر واليابس»، يردد وهو يعيد ترتيب السلع على الرفوف.

هذه الصورة المأساوية تتكرر يومياً في أسواق المحافظات السورية. فبينما تفيض المتاجر بالبضائع، تخلو حقائب المستهلكين من القدرة على الشراء. الأزمة لم تعد مجرد ارتفاع في الأسعار، بل أصبحت أزمة ثقة في الاقتصاد الوطني بأكمله.

في سوق الحميدية بحمص، تقف رنا العلي (٣٧ عاماً) بين أكشاك أطفال، تتأمل سعر علبة الحليب التي ارتفعت بين عشية وضحاها. «زيادة الرواتب الأخيرة كانت كالمطر على سطح أملس، جفت فوراً بفعل موجة الغلاء الجديدة»، تقول بحسرة. تشير إلى أن الأسعار قفزت بشكل مفاجئ بعد موجة الحر الأخيرة، مما جعل المواطن عاجزاً عن استيعاب ما يحدث.

الخبيرة الاقتصادية الدكتورة منى الشعار من جامعة حمص توضح أن الارتفاع الحالي جاء بفعل عاملين متزامنين: موجة الحر وصعود الدولار. «من ناحية، رفع ارتفاع الدولار كلفة الاستيراد والمواد الأولية والطاقة، ومن ناحية أخرى، أدت موجة الحر إلى تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف النقل والتخزين».

لكن الدكتورة منى تتساءل عن طبيعة هذه الأزمة: «هل هو تضخم أم فقدان قيمة العملة؟». وتشرح أن التضخم ليس مجرد ارتفاع الأسعار، بل هو فقدان الليرة لوظيفتها كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل.

في حماة، يشكو المعلم وائل (٤٧ عاماً) من عدم جدوى زيادة الرواتب التي يصاحبها دائماً ارتفاع غير مبرر في الأسعار. «عادت المخاوف القديمة من احتكار السلع والمواد الأساسية»، يقول وهو يعد النقود لشراء حاجات أسرته. «خاصة بعد قرارات وزارة الاقتصاد الأخيرة بوقف استيراد العديد من المواد الغذائية».

الدكتور نبيل قنواتي، الخبير الاقتصادي من دمشق، يعزو ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مجموعة عوامل مترابطة. «الركود الاقتصادي، والعجز في الموازنة العامة، وشح الاحتياطي الأجنبي، وغياب أثر الاستثمارات الخارجية، واستمرار العقوبات الغربية، كلها عوامل تدفع بالدولار للصعود».

في سوق البزورية بدمشق، يشارك بائع التوابل محمد الدروبي (٥٠ عاماً) زبائنه معاناتهم. «نحن أيضاً ضحايا هذه الأزمة»، يقول وهو يرتب عبوات البهارات. «التاجر لم يعد قادراً على التنبؤ بالأسعار، والمستهلك لم يعد قادراً على الشراء. الجميع خاسر في هذه المعادلة».

أما عن المستقبل، فتقدم الدكتورة منى سيناريوهين متباينين: «سيناريو متشائم قد يصل فيه سعر الدولار إلى عشرين ألف ليرة، وسيناريو مستقر نسبياً قد يتراوح فيه السعر بين اثني عشر وأربعة عشر ألفاً». لكنها تستدرك: «حتى في حالة الاستقرار سيكون الأمر هشاً وغير مضمون».

بينما تغرب الشمس على أسواق حمص وحماة، تبقى المعاناة اليومية للسوريين هي القصة الأكثر مرارة. سلمى تعود إلى منزلها بحاجيات أقل مما خططت لشرائه، وأبو ياسر يغلق محله مبكراً بسبب قلة الزبائن، والمعلم وائل يحمل أكياساً خفيفة لا تكاد تفي بحاجات عائلته.

جميعهم يتساءلون: إلى متى ستستمر هذه المعاناة؟ وإلى أين ستصل أسعار المواد الأساسية في بلد أنهكته الأزمات؟ الأسواق تعج بالبضائع لكن القلوب تعج بالخوف، والخوف وحده لا يشبع بطون الجياع.

كما تقول سلمى وهي تعد طعام العشاء لعائلتها: «نحن لا نطلب الرفاهية، فقط نريد أن نطعم أولادنا بكرامة. لكن حتى هذا أصبح حلماً بعيد المنال في سوريا اليوم».

تحاليل مأجورة وأجهزة معطلة... أعباء إضافية ترهق مرضى درعا

درعا/ رجاء مختار

في قلب محافظة درعا، حيث تتداعى جدران المباني تحت وطأة سنوات من الحرب والحصار، يقف مشفى درعا الوطني شاهداً على معاناة أخرى لا تقل قسوة، معاناة يومية يعيشها المرضى والكادر الطبي على حد سواء.

في درعا أحد أكثر الأماكن التي من المفترض أن تشع بالإنسانية والأمل، تتحول الرحلة من أجل الحصول على تحليل طبي بسيط إلى كابوس حقيقي، كابوس من الانتظار الطويل، والإهمال، والضياع، ومواجهة قاسية مع واقع يبدو أن الجميع قد تخلى عنه.

التفاصيل لا تحتاج إلى كثير من التخيل، فهي مروية بشهادات مراجعين أنهكهم المرض ثم أنهكهم انتظار العلاج. أحدهم، أبو وائل، رجل في الخمسين من عمره، يعاني من آلام في البطن، توجه إلى المشفى منذ ساعات الصباح الأولى بعد أن تيقن أن الألم لا يحتمل.

يقول أبو وائل: «وصلت السابعة صباحاً، وسحبت العينة بعد ساعة من الانتظار. ثم بدأت رحلة الانتظار الحقيقية. أربع ساعات كاملة وأنا أجول في الممرات، أسأل عن نتيجتي، كل مرة يُطلب مني الانتظار أكثر. لم أعد أعرف هل الألم الذي أشعر به هو من مرضي، أم من الإعياء والجوع والوقوف».

قصة الرجل ليست استثناء، بل هي القاعدة في مخبر أصبح عنواناً للعشوائية والتأخير غير المبرر، حيث تتراكم التقارير الطبية غير المكتملة، وتتراجع الحالة الصحية للمرضى مع كل دقيقة تمر.

لكن الانتظار الطويل هو فقط قمة جبل الجليد.

المشكلة الأعمق تكمن في «التحاليل المأجورة» كما يصفها المخبرون، والتي يفترض أن تكون مجانية أو شبه مجانية في مشفى حكومي، خاصة في ظل الأزمة المعيشية الخانقة التي يعيشها الناس.

المواطن الذي بالكاد يستطيع تأمين ثمن الدواء، يُفاجأ بأن عليه دفع مبالغ إضافية مقابل تحاليل كان يعتقد أنها ضمن الخدمة الأساسية. ثم، وبضربة قاضية، يُخبر بأن الجهاز المعطل يضطره للذهاب إلى مخبر خاص، حيث التكلفة قد تصل إلى أضعاف المبلغ الذي دفعه في المشفى.

هنا يجد المريض نفسه في مفترق طرق لا تحسد عليه: إما أن يدفع ما لا يملكه، أو أن يعود إلى بيته حاملاً مرضه وألمه، دون تشخيص أو علاج.

القصة الأكثر إيلاماً هي تلك التي رواها أحد المرضى، حيث اضطر إلى إعادة سحب الدم مرتين بسبب «ضياع» العينة الأولى. يتذكر الرجل، الذي فضل عدم ذكر اسمه، تلك اللحظة بمزيج من الغضب والإحباط: «بعد انتظار طويل، تم سحب الدم، وتم تسليمي العينة في أنبوب بلاستيكي صغير وورقة التحويل. طلبوا مني أن أذهب إلى المحاسبة لأدفع الرسوم، ثم أعود بالعينة والإيصال. فعلت ذلك بالضبط. ولكن عندما عدت، نظرت الممرضة إلى العينة وقالت إنها لا تكفي، أو أن هناك خطأ ما. بعد ساعة من الجدال، قالوا لي ببرود: العينة الأولى ضاعت».

يتابع: لم يعتذر أحد. لم يتحمل أحد المسؤولية. فقط طلبوا مني أن أعيد الكرة مرة أخرى». هذه الحادثة ليست هامشية، بل هي تعكس ثقافة الإفلات من المحاسبة وسوء الإدارة التي تضرب بعمق في نظام العمل داخل المخبر.

الآلية البدائية التي يُدار بها العمل تزيد الطين بلة. فبدلاً من وجود نظام متكامل لنقل العينات وتتبعها، يتم تحميل المريض نفسه مسؤولية حمل عينته الدمية من غرفة السحب إلى المحاسبة ثم إلى المخبر، وكأنه عامل توصيل في نظام لا يعترف بأبسط معايير السلامة الطبية أو الكفاءة الإدارية.

هذه الطريقة لا تعرض العينات للتلوث أو الضياع فحسب، بل تهين كرامة المريض الذي يأتي وهو في أضعف حالاته الصحية، ويُجبر على الركض في الممرات لحل إشكاليات كان من المفترض أن تكون من مسؤولية المؤسسة الصحية.

وراء هذه الصورة القاتمة، يقف كادر طبي محاصر بين مطرقة معاناة المرضى وسندان الإهمال الرسمي وتقادم الأجهزة. ممرضة عاملة في المخبر، ترفض ذكر اسمها خوفاً من عواقب، تقول: «نحن نعمل تحت ضغط هائل. الأجهزة الأساسية معطلة منذ أشهر، بل سنوات».

وتضيف أن الجهاز المركزي للتحاليل الكيميائية لا يعمل، وجهاز تعداد الدم يعمل بشكل متقطع. نحن نضطر يومياً إلى إرجاع المرضى إلى المخابر الخاصة لأننا ببساطة لا نستطيع خدمتهم. نشعر بالعجز والخجل، ولكن من يسمعنا؟». كلماتها تكشف الجانب الآخر من المأساة: أن المنظومة كلها مريضة، والطاقم الطبي، رغم إخلاص بعضه، يعاني من انهيار معنوي ومهني في بيئة لا توفر أدنى مقومات العمل اللائق.

يبقى المواطن هو الطرف الأضعف في هذه المعادلة، هو من يدفع الثمن من صحته، من وقته، من قوته اليومي، ومن كرامته. في مشفى درعا الوطني، لم يعد المرض هو العدو الوحيد للمواطن، بل أصبح النظام نفسه جزءاً من المرض، نظامٌ ينتج المعاناة بدلاً أن يخففها، ويضيف ألماً جديداً إلى آلام الناس. في زمن كان يفترض أن يكون الطب فيه شفاء، أصبحت زيارة المخبر اختباراً للصبر والإرادة، ودرساً قاسياً في كيف يمكن للإهمال أن يحول مكاناً مقدساً مثل المشفى إلى جزء من الجرح، بدلاً أن يكون ملاذاً منه.

طلاب درعا... عين على المستقبل وواقع معيشي يهدد بإفشاله

درعا/ رجاء مختار

في شقة متواضعة بوسط مدينة درعا، لا تتجاوز غرفتها الثلاث مساحة للحركة، يعيش خمسة طلاب جامعيين قادمين من ريف المحافظة. الغرفة الواحدة تضم سريرين ومكتباً مهترئاً، أما المطبخ فشاهد على معاناتهم اليومية: كيس من الأرز، علب من الفول، وزيت يكاد لا يكفي لأسبوع.

هنا، يحكي أحمد، طالب في السنة الثالثة بكلية الهندسة، كيف أن حلم التعليم العالي تحول إلى كابوس اقتصادي يهدد بإفشال مسيرته الأكاديمية. «جئت إلى الجامعة وأنا أحمل حلم أهلي بأن أصبح مهندساً، ولكنني اليوم أفكر في الانسحاب أكثر مما أفكر في امتحاناتي»، يقول أحمد بينما يعدّ وجبة الغداء التي لا تحتوي سوى على الأرز والعدس.

قصة أحمد ليست سوى حلقة في سلسلة معاناة يعيشها آلاف الطلاب الجامعيين في محافظة درعا، حيث تلتقي تحديات الحرب الممتدة مع أزمة اقتصادية طاحنة تجعل من استكمال التعليم رفاهية لا يقدر عليها الكثيرون.

في عام ٢٠٢٥، لم يعد همّ الطالب هو الحصول على أعلى الدرجات أو المنافسة على المقاعد العليا، بل كيف يؤمن أجار السكن، وثمن المواصلات، وثمن الكتاب الجامعي، وقيمة وجبة الطعام التي قد تكون الوجبة الوحيدة في يومه. لقد تحولت الجامعة من مكان للعلم والمعرفة إلى ساحة للصراع من أجل البقاء.

التكاليف ترسم صورة قاتمة: أجار غرفة بسيطة لا تقل عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً، وهو مبلغ يعادل راتب موظف حكومي. أما المواصلات من الريف إلى المدينة، فقد أصبحت كابوساً آخر مع ارتفاع سعر المحروقات إلى مستويات قياسية، حيث يضطر الكثيرون إلى السير على الأقدام لمسافات تصل إلى عشرات الكيلومترات.

أحد الطلاب من بلدة الشيخ مسكين يقول: «أترك البيت الساعة الخامسة صباحاً لأصل إلى المحاضرة الساعة الثامنة، أمشي أكثر من ساعتين يومياً لأنني لا أملك ثمن المواصلات». هذه الرحلة الشاقة لا تنتهي عند باب الجامعة، بل تمتد إلى قاعات المحاضرات التي تفتقر إلى التدفئة في الشتاء والتبريد في الصيف، وإلى مكتبات لا تحتوي على كتب حديثة، ومختبرات بأجهزة معطلة.

الوجبات الغذائية أصبحت رفاهية لا يستطيعها الكثيرون. تقول مريم، طالبة في كلية الآداب: «قبل الحرب، كنا نأكل في مطعم الجامعة وجبة متكاملة بسعر زهيد. اليوم، الوجبة الواحدة لا تقل عن ٣٠ ألف ليرة، وهو مبلغ لا أملكه لأيام متتالية».

الكثيرون يعتمدون على الخبز الجاف مع الزيتون أو المربى كوجبة رئيسية، بينما يختفي اللحم والفواكه من قوائم طعامهم لأشهر. هذه التغذية غير الصحية تنعكس سلباً على تركيزهم وقدرتهم على التحصيل العلمي، حيث يقول طالب في الطب: «كيف أذاكر وأنا جائع؟ كيف أفكر في المستقبل وأنا لا أملك ثمن المواصلات للعودة إلى قريتي في العطلة؟».

المعاناة لا تقتصر على الجانب المادي، بل تمتد إلى النفسي والمعنوي. الضغط النفسي الناجم عن الخوف من الفصل بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم، أو بسبب التغيب المتكرر الناتج عن عدم توفر المواصلات، يخلق جيلاً من الشباب يعاني من الإحباط واليأس.

أحد الأساتذة في الجامعة، يطلب عدم ذكر اسمه، يقول: «أشاهد طلابي ينهارون أمامي. البعض ينام في القاعات لأنه لم ينم الليل بسبب العمل المسائي، والبعض الآخر يتغيب عن الامتحانات لأنه لا يملك ثمن الدواء لعلاج ألم بسيط». هذه الصورة تكرّس فجوة طبقية بين طلاب يستطيعون الاعتماد على دعم عائلي وطلاب يعتمدون على انفسهم في ظل غياب أي دعم حكومي أو منظماتي فعال.

غياب الدعم الرسمي يزيد الأزمة تعقيداً. فبرامج المنح الدراسية شبه معدومة، والمساعدات المقدمة من خلال صندوق الطالب لا تكفي حتى لشراء الكتب، ناهيك عن تأمين السكن أو الطعام.

أحد المسؤولين في الاتحاد الوطني لطلبة سوريا يعترف بأن «الإمكانيات محدودة جداً، والطلاب يدفعون الثمن». في المقابل، تنتشر ظاهرة العمل المسائي بين الطلاب، حيث يعملون في أعمال شاقة مثل البناء أو النقل أو الخياطة لساعات طويلة مقابل أجر زهيد، مما يؤثر على صحتهم ومستواهم الدراسي.

هذه الأوضاع تدفع بعض الطلاب إلى اتخاذ قرارات صعبة، البعض يلجأ إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة، والبعض الآخر يضطر إلى الانسحاب من الجامعة والبحث عن عمل دائم، بينما يختار قلة الهجرة غير الشرعية كملاذ أخير.

طالب في السنة الأخيرة من كلية الحقوق يقول: «درست أربع سنوات، ولكنني أخشى ألا أستطيع إكمال الامتحانات النهائية لأنني لا أملك ثمن طباعة الرسالة». هذه الخيارات الصعبة تهدد بضياع جيل كامل من الكفاءات، وتعمق الفجوة التعليمية في المجتمع.

لذا فإن قضية طلاب الجامعة في درعا ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي قضية إنسانية وتعليمية تمس مستقبل المنطقة بأكملها. استمرار هذه الأوضاع يعني حرمان المجتمع من طاقات شبابه، وتعزيز دائرة الفقر والجهل. من دون تدخل عاجل لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة للطلاب، فإن شهادات التخرج ستبقى حبراً على ورق، وحلم التعليم سيكون ضحية جديدة لأزمة لا تبدو لها نهاية في الأفق.

الذهب الأحمر في سوريا.. زعفران حماة وحمص يزهر بين أنقاض الحرب

تقرير/ جمانة الخالد

في حقول محافظة حماة، حيث تلتقي التربة البنية بأشعة الشمس الذهبية، ينحني المزارع خالد المرعي (٤٢ عاماً) بحذر لقطف زهرة الزعفران البنفسجية. بأصابع خبيرة، يفصل المياسم الحمراء الثمينة التي ستباع بأكثر من وزنها ذهباً. «هذه الزهرة الصغيرة أصبحت مصدر رزق لعائلتي بعد أن فقدت بستاني الزيتون خلال الحرب»، يقول خالد وهو يضع الزهور في سلة من القش.

في السنوات الأخيرة، تحولت زراعة الزعفران في سوريا من هواية نادرة إلى مشروع اقتصادي واعد، خاصة في محافظات حماة وحمص حيث المناخ الملائم والتربة الخصبة. فسعر الكيلوغرام من «الذهب الأحمر» يتراوح بين ٤ إلى ٧ آلاف دولار، مما يجعله أحد أغلى المحاصيل الزراعية في العالم.

الدكتورة سمر الحلبي، الباحثة في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، توضح أن «الزعفران السوري يتميز بجودة استثنائية، فالمياسم ذات لون أحمر قاتم ورائحة قوية، وهي غنية بالمواد الفعالة. الأهم أن إنتاجنا خال تماماً من المبيدات الكيميائية، مما يجعله منافساً قوياً في الأسواق العالمية».

في قرية الغاب بريف حماة، تمتد حقول الزعفران على مساحات شاسعة. هنا، تعمل عائلة أبو علي منذ ثلاث سنوات في هذه الزراعة. تقول فاطمة أبو علي (٣٥ عاماً): «بدأنا بمشروع صغير بدعم من منظمة محلية، والآن أصبح لدينا ٥ دونمات تدر علينا دخلاً جيداً. العمل شاق ويتطلب دقة، لكن النتيجة تستحق».

عملية زراعة الزعفران تحتاج إلى صبر وخبرة. فكل زهرة يجب أن تقطف يدوياً في الصباح الباكر، قبل أن تتفتح ثم تفصل المياسم الحمراء بدقة، وتجفف في مكان ظليل جيد التهوية. لإنتاج كيلوغرام واحد من الزعفران الجاف، يحتاج المزارع إلى قطف ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف زهرة.

المهندس الزراعي باسل الشعار من حمص، الذي يدير عدة مشاريع لزراعة الزعفران، يشرح التحديات: «أكبر عقبة تواجهنا هي نقص الخبرة وصعوبة الحصول على البصيلات عالية الجودة. معظم العمليات تتم يدوياً، مما يزيد التكاليف والجهد المبذول».

رغم هذه التحديات، فإن العائد الاقتصادي يجعل المشروع مجدياً. الدونم الواحد يمكن أن ينتج بعد ثلاث سنوات من ١ إلى ٣ كيلوغرامات من المياسم الجافة، بقيمة تصل إلى ٢١ ألف دولار في السوق الدولية.

على الحسين (٥٠ عاماً) من ريف حمص، الذي تحول من زراعة القمح إلى الزعفران، يقول: «الزعفران يحتاج مياهاً أقل بثماني مرات من القمح، ويعطي عائداً أعلى بكثير. الآن أستطيع تعليم أولادي وتأمين حياة كريمة لعائلتي».

لكن طريق النجاح ليس مفروشاً بالورود. التسويق يظل التحدي الأكبر، خاصة مع صعوبة التصدير بسبب العقوبات الدولية. معظم المنتجين يبيعون محلياً بأسعار أقل بكثير من السوق العالمية. الغرام الواحد يباع في سوريا بـ٤-٥ دولارات، بينما يصل سعره في أوروبا إلى ١٢ دولاراً.

الدكتورة الحلبي تؤكد أن «الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية تعمل على نشر زراعة الزعفران من خلال الأيام الحقلية والدورات التدريبية. نحن نتعاون مع الجامعات والمنظمات الدولية لتطوير هذه الزراعة الواعدة».

في مختبرات كلية الزراعة بجامعة حمص، يجري الباحثون تجارب لتحسين جودة الإنتاج. الدكتور معن الدروبي، أستاذ النباتات الطبية، يقول: «اكتشفنا أن الزعفران السوري يحتوي على نسبة عالية من المركبات الفعالة، خاصة الكروسين والسافرانال، مما يجعله الأفضل في المنطقة».

الزعفران لا يعود بفوائد اقتصادية فقط، بل له استخدامات طبية وتجميلية عديدة. فهو مضاد طبيعي للأكسدة، ومهدئ للأعصاب، ويستخدم في منتجات التجميل لتبييض البشرة. في سوق حماة القديم، تبيع الصيدليات المحلية الزعفران كعلاج طبيعي للعديد من الأمراض.

أم محمد (٦٠ عاماً)، التي تبيع الزعفران في سوق الحميدية بحمص، تقول: «أعمل في هذه المهنة منذ أربعين عاماً. خلال الحرب، كان الزعفران سلعة نادرة، لكن الآن عاد الإنتاج وأصبح الناس يقتنونه للعلاج والطبخ».

رغم النجاحات، تبقى التحديات قائمة. الخبير الزراعي نزار قاسم يوضح: «نحتاج إلى تطوير عمليات المكننة، وتحسين طرق التجفيف والتعبئة، وإنشاء قنوات تسويق منظمة. الأهم هو دعم المزارعين الصغار وتمكينهم من الاستفادة من هذه الثروة».

في حقل بقرية تلدو بريف حمص، تجتمع نساء القرية كل صباح لقطف زهور الزعفران. سلمى (٢٨ عاماً)، إحدى العاملات، تقول: «هذا العمل وفر لنا فرصة كريمة للعمل دون مغادرة القرية. نتقاضى أجراً جيداً مقابل عملنا».

مستقبل زراعة الزعفران في سوريا يبدو واعداً. فالتوقعات تشير إلى أن حجم السوق العالمي سيصل إلى مليارَي دولار بحلول ٢٠٢٦. ومع تحسن الظروف الأمنية وزيادة الدعم، يمكن للزعفران السوري أن يحتل مكانة متميزة في السوق الدولية.

كما يقول المزارع خالد المرعي: «الزعفران علمنا الصبر والأمل. النبتة التي تخرج من الأرض الجافة، نحن أيضاً نعيد بناء حياتنا من بين الأنقاض. كل زهرة نقطفها هي انتصار على اليأس، وخطوة نحو مستقبل أفضل».

أزمة القطاع الصحي في ريف دمشق الجنوبي.. معاناة يومية وغياب للرعاية الطبية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في مستشفيات ريف دمشق الجنوبي ومراكزه الصحية، تعكس الجدران المتصدعة والأسرة الخالية من المعدات قصة انهيار منظومة صحية كانت يوماً مصدر فخر للمنطقة. فبعد سنوات من الحرب والحصار، يجد الأهالي أنفسهم أمام واقع مرير حيث أصبح الحصول على الرعاية الطبية الأساسية ضرباً من المستحيل.

تقول أم علي، وهي أم لثلاثة أطفال من بلدة بيت سحم: «ابنتي البالغة من العمر ثماني سنوات تعاني من التهاب رئوي حاد، لكننا نتنقل بين ثلاثة مستوصفات منذ أسبوع دون أن نجد المضادات الحيوية المناسبة». تضيف بحسرة: «في النهاية اضطررنا لشراء الدواء من الصيدليات الخاصة بثمن يفوق إمكانياتنا بكثير».

في مستشفى الكسوة الرئيسي، الذي كان يخدم عشرات الآلاف من السكان، تقبع أقسام الطوارئ والعناية المركزة شبه خالية من المعدات الأساسية. أحد الأطباء الذين فضلوا عدم ذكر أسمائهم يشرح: «نعمل بأقل من ٣٠٪ من طاقتنا التشغيلية. أجهزة التنفس الصناعي معطلة، ونقص الأدوية أصبح مزمناً». ويضيف: «في الأسبوع الماضي فقط، فقدنا ثلاثة مرضى كان من الممكن إنقاذهم لو توفرت الإمكانات الأساسية».

أما في بلدة صحنايا، فقد تحول المركز الصحي إلى مجرد عيادة خارجية تقدم الحد الأدنى من الخدمات. تقول المرمضة رنا، التي تعمل في المركز منذ عشر سنوات: «نفتقر حتى لأبسط المستلزمات مثل القطن والشاش الطبي. أحياناً نضطر لاستخدام قطع قماش نظيفة من منازلنا لضماد الجروح».

هذا الوضع المأساوي دفع العديد من الأهالي للبحث عن حلول بديلة. في بلدة القدم، يعتمد السكان على عيادة طبيب متقاعد يفتح بيته لاستقبال الحالات البسيطة. يقول أبو محمد، أحد سكان البلدة: «الدكتور وليد رغم أنه متقاعد إلا أنه لا يرفض أي مريض. يعالجنا بما تبقى لديه من أدوية، وأحياناً يقدمها مجاناً لمن لا يستطيع الدفع».

لكن هذه الحلول تبقى غير كافية لمواجهة الأزمات الصحية الخطيرة. فاطمة، وهي شابة من بلدة بيت نايم، تروي كيف فقدت والدتها بسبب تأخر وصول الإسعاف: «انتظرنا ثلاث ساعات كاملة. عندما وصلوا أخبرونا أن السيارة الوحيدة المتوفرة كانت في مهمة أخرى». تضيف باكية: «لو توفرت الرعاية الطبية المناسبة، لكانت أمي ما زالت بيننا».

أما في مجال الرعاية النسائية، فقد عادت الولادات المنزلية إلى الواجهة بعد أن أصبحت المستشفيات بعيدة المنال للعديد من العائلات. تقول القابلة القانونية أم أحمد، التي تمارس مهنتها منذ أكثر من ثلاثين عاماً: «في الأشهر الأخيرة، ساعدت في ولادة أكثر من عشرين طفلاً في منازلهم. الأهالي يخافون من الذهاب إلى المستشفيات ليلاً بسبب انعدام الأمن وغياب وسائل النقل».

في ظل هذا الواقع، يلجأ بعض المرضى إلى الطب الشعبي كحل أخير. أبو علي، الذي يعمل في بيع الأعشاب الطبية في سوق القدم، يقول: «زاد الإقبال على الأعشاب الطبية بشكل كبير. الناس يأتون إليّ عندما يعجزون عن الحصول على العلاج في المستوصفات». لكنه يحذر في الوقت نفسه: «أنا لا أعالج الأمراض الخطيرة، فقط أوفر بعض العلاجات البسيطة للسعال والآلام الخفيفة».

أما على صعيد الكوادر الطبية، فإن الهجرة الجماعية للأطباء والممرضين شكلت ضربة قاصمة للقطاع الصحي. الدكتور خالد، الذي غادر إلى أوروبا قبل عام، يوضح عبر اتصال هاتفي: «كنت أعمل في مستشفى في دمشق، وهي أم لثلاثة أطفال من بلدة سورية أخرى، تعمل في مستوصف بلدة جسرين: «نحن ثلاثة ممرضات فقط نغطي نوبات متواصلة لخدمة آلاف السكان. الإرهاق البدني والنفسي أصبح لا يحتمل».

السيدة زينب، لكن الظروف أصبحت لا تطاق. نقص الأدوية، انعدام الأمن، والأجور الزهيدة التي لا تكفي لسد رمق العائلة».

هذا النزوح الطبي خلق فراغاً كبيراً في المستشفيات المتبقية. تقول الممرضة سهام، التي تعمل في مستوصف بلدة جسرين: «نحن ثلاثة ممرضات فقط نغطي نوبات متواصلة لخدمة آلاف السكان. الإرهاق البدني والنفسي أصبح لا يحتمل».

انهيارات غير مسبوقة في سوق العقارات باللاذقية ومدنها

اللاذقية/ سلاف العلي

تتميز محافظة اللاذقية ومدنها بموقع جغرافي فريد وإطلالات بحرية خلابة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ما جعلها على الدوام محط اهتمام المستثمرين والمشترين، ومصدراً لعقارات ذات قيمة سوقية مرتفعة.

وكان يُقال قديماً إن العقارات فيها كالذهب، تحافظ على قيمتها مهما تقلبت الظروف، لكن بعد رحيل النظام السابق تغيّرت الصورة بشكل جذري، وشهدت السوق العقارية في المحافظة تراجعاً ملحوظاً في الأسعار والحركة، لأسباب متعددة أبرزها انخفاض السيولة النقدية، وتراجع القدرة الشرائية لدى غالبية السكان، نتيجة تدني مستوى الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم.

هذا التراجع لم يقتصر على العقارات السكنية، بل شمل الأراضي الزراعية أيضاً، وزاد من حدته ما وصفه السكان بـ«الأحداث الأمنية الشريرة» التي شهدتها المنطقة منذ آذار ٢٠٢٥ وحتى الآن.

ورغم الركود، شهدت سوق الإيجارات ارتفاعاً لافتاً في الأسعار، إذ وصل بدل إيجار الشقة السكنية إلى ما بين ٨٠٠ ألف ليرة ومليوني ليرة شهرياً، ما شجع بعض المستثمرين على شراء العقارات بهدف التأجير باعتباره استثماراً مربحاً.

في السنوات الأخيرة، ارتفعت أسعار العقارات في اللاذقية بشكل كبير، مدفوعة بارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء، ما شكّل عبئاً على شريحة واسعة من السكان، إذ لم تتناسب هذه الأسعار مع متوسط الدخل العام في المحافظة.

كما تفاوتت أسعار المتر المربع بين مناطق متقاربة بشكل ملحوظ، وهو ما يُعزى إلى غياب الرقابة على تسعير البناء. إلا أن الأحداث التي اندلعت في آذار قلبت المعادلة، وحولت حالة الانتعاش السابقة إلى تراجع حاد، لتبقى مشكلة الأسعار بلا حلول جذرية، رغم محاولات الالتزام بالأسعار الرائجة أو حتى المنخفضة.

غياب الأمن وعدم الاستقرار حال دون الإقبال على المشاريع السكنية الجديدة، وأضعف إمكانية تأمين مسكن لائق للمواطنين. ويشير خبراء محليون إلى أن إنعاش السوق يحتاج إلى إجراءات عملية عاجلة للحد من التدهور وجمود الأسعار، خصوصاً بعد أن شهدت الأسعار في الفترة السابقة لانهيار النظام السابق مستويات قياسية دفعت الكثير من الشباب والمواطنين للشعور باليأس من إمكانية شراء منزل أو محل للعمل.

ويرى مختصون أن الارتفاع غير المنطقي في أسعار المتر سابقاً كان نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية والسياسات الخاطئة في التعامل مع ملف الإسكان، ما حرم المناطق الريفية من مشاريع عمرانية حقيقية كان من الممكن أن تحد من هجرة الشباب إلى المدن وتساهم في حل أزمة السكن. كما كان يمكن للدولة السابقة أن توفر الأراضي اللازمة للمشاريع السكنية، بالتعاون مع المستثمرين، لإعمار القرى وتحريك الأسواق.

لكن مع تراجع السيولة في السوق، وتكدس آلاف العروض من الشقق والمكاتب والمحلات بغياب شبه تام للطلب، انخفضت الأسعار بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪. هذا الانخفاض ترافق مع موجة هجرة وسفر من اللاذقية وريفها، دفعت العديد من المالكين إلى عرض عقاراتهم للبيع بأسعار منخفضة، دون أن يجدوا زبائن.

ويؤكد مواطنون أن أحد أبرز أسباب جمود السوق هو توقف خدمات تثبيت عقود نقل الملكية للبيع والشراء، إذ يتردد المشترون والبائعون في إتمام أي صفقة من دون سند ملكية رسمي، فيما تقتصر العمليات الجارية حالياً على عقود غير مسجلة لدى المحامين، وهي غير كافية لضمان الحقوق. كما يحذر مختصون من مخاطر شراء العقارات عبر عقود خارجية أو بالاعتماد على الوعود بالفراغ عند إعادة تفعيل السجل العقاري، خاصة أن مديريات المصالح العقارية لم تفتح سجلاتها حتى الآن.

التراجع الكبير في الأسعار، الذي تجاوز ٤٠٪، قد يتواصل في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والنقدية، إذ جاء الانخفاض بداية مع تحسن نسبي في قيمة الليرة السورية، تبعه ضغط إضافي نتيجة زيادة المعروض، وتراجع الطلب، وانكماش السيولة، وتوقف بعض الدوائر العقارية عن العمل.

الكهرباء في حلب.. وعود حكومية مؤجلة ومعاناة يومية مستمرة

حلب/ الحسين

في صيف حار وغير مسبوق يجد أهالي مدينة حلب أنفسهم عالقين في دوامة انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، حيث تصل أحياناً إلى ١٦ ساعة يومياً في بعض الأحياء، وسط اشتياء متزايد من غياب حلول جذرية رغم كثرة التصريحات التي تصدرها الحكومة الانتقالية، فبين الشعارات التي تتحدث عن مشاريع لتطوير شبكة الكهرباء، وبين الواقع الذي يعيشه الناس، تبدو الفجوة واسعة ومحبطة.

وللوقوف على واقع المدينة أجرت «السوري » عدة لقاءات في حي الصاخور، كان أبو أحمد يجلس أمام باب منزله تحت ظل شجرة هرباً من حرارة البيت، وهو يروي معاناته قائلاً: "الكهرباء تنقطع أحياناً أربع ساعات متواصلة، وهذا غير باقي ساعات التقنين خلال اليوم. الجو نار، ولا في مروحة ولا براد، والحر ما بيرحم. سعر الأمبيرات غالي كتير، وما عندنا استطاعة لنكرب أمبيرات. حتى لو الواحد حاول يشتري اشتراك، ما بيقدر يكمل كل الشهر. إحنا مو طالبين شي كبير، بدنا كهربا بس حتى نعيش مثل الناس".

ويضيف أن الحياة اليومية صارت تتأقلم مع جدول الانقطاعات، لكن في أيام الصيف الحار تصبح المعاناة مضاعفة، خاصة مع وجود أطفال وكبار في السن يحتاجون إلى بيئة باردة نسبياً.

الوضع في حي السريان ليس أفضل حالاً، كما تصفه ماريا حداد وهي تحاول تشغيل مروحة صغيرة على بطارية ضعيفة: "الحكومة بتضل تحكي عن وصول الغاز وتشغيل المحطات وزيادة ساعات الوصل، بس نحنا ما شفنا شي على أرض الواقع. كل فترة نفس الحكي ونفس الشعارات، بس النتيجة ما بتتغير: حر، ظلمة، حتى المولدات الكبيرة بالأحياء صارت تقلل ساعات التشغيل لأن المازوت غالي، والناس ما عاد تقدر تدفع الاشتراكات. أنا عندي أم مريضة، وبتحتاج جهاز أكسجين أحياناً، ومع الانقطاعات الطويلة منعيش على القلق والخوف".

وتتابع بلهجة يائسة أن الناس بدأت تفقد الثقة بأي وعود رسمية، وأنهم صاروا يركزون فقط على تدبير يومهم بأبسط الإمكانيات.

وللتعرف أكثر على واقع إنتاج الكهرباء، التقت "السوري" بأحد المهندسين العاملين في المحطة الحرارية بريف حلب، التي تعتبر المغذي الرئيسي للمدينة. المهندس، الذي رفض الكشف عن اسمه، أوضح أن المحطة تعمل حالياً على زيادة طاقتها الإنتاجية، لكن حجم الطلب في حلب وريفها أكبر بكثير مما يتم توليده. وقال: "التغطية الاحتياجات الحالية، نحن بحاجة لتشغيل عدة عنفات إضافية، وهذا يتطلب توفير الغاز أو المازوت بكميات مناسبة، بالإضافة إلى أعمال صيانة شاملة. بعض أجزاء المحطة قديمة جداً وتحتاج لتجديد كامل حتى نستعيد كامل طاقتنا الإنتاجية. حالياً نعمل بطاقات محدودة، والضغط على الشبكة كبير".

وأضاف: "نحن كمهندسين وفنيين نبذل أقصى جهدنا، لكن الأمر يحتاج إلى دعم حكومي جاد، وإرسال ورش صيانة متخصصة، وتوفير الوقود بشكل مستمر، وإلا ستبقى المشكلة كما هي".

الأهالي في حلب، بعد سنوات من المعاناة، باتوا يطالبون بأمر واحد واضح: أن يروا ما يُعلن عنه من مشاريع وتصريحات على أرض الواقع. فالتقنين القاسي، وحرارة الصيف، وارتفاع أسعار المولدات، كلها تجعل الحياة اليومية تحدياً حقيقياً. وبينما تكرر الجهات الرسمية وعودها بزيادة ساعات الوصل وتحسين الشبكة، يزداد الإحباط بين الناس، الذين يرون أن الظلام بات جزءاً ثابتاً من يومهم، وأن الحلول المؤقتة لم تعد كافية.